(الاستشراف الجنائي) دراسة في مفهوم التنمية القانونية والجنائية المستدامة

د. فراس عبد المنعم عبد الله
كلية القانون/ جامعة بغداد
Email : Feras_abed@colaw.uobaghdad.edu.iq

الملخص

لقد أكتسب الاستشراف اليوم ، والدراسات المستقبلية المؤدية اليه صيغة علمية من خلال اللجوء الى الطرق الحديثة في جمع المعلومات ، ومن خلال الاستقراء الذي يعتمد الأساليب الرياضية والإحصائية بهدف (توقع) التطورات المحتملة في المستقبل .

الاستشراف القانوني فهو نهج يجمع بين دراسة القانون واستكشاف وتوقع التطورات والاتجاهات المستقبلية. إنه ينطوي على تطبيق وجهات نظر ومنهجيات التفكير المستقبلي لفهم كيفية تطور النظم والأطر القانونية استجابة للتقدم التكنولوجي والتغيرات المجتمعية والتحديات الناشئة.

هذا هو الهدف من الاستشراف القانوني والجنائي ، وهو تطبيق لابد منه لمفهوم الاستشراف العلمي السببي في مجال القانون المعياري ، الذي يمارس فيه المعيار القانوني تأثيرًا سببيًا في تعديل الواقع وتوجيهه في الإتجاه المرغوب ، كما يفترض ان يفعل .

يؤكد مفهوم الاستشراف القانوني على أن القانون والممارسة القانونية ليست ثابتة ، بل تخضع للتحول المستمر. ولهذا السبب يسعى الاستشراف القانوني والجنائي الى سد الفجوة بين التحليل القانوني التقليدي والحاجة إلى التكيف مع متطلبات عالم سريع التغير.

وبذلك تتحقق النقلة المعرفية، منهجًا ومضمونًا ، من المعرفة القانونية التي يمثلها الفقه القانوني التقليدي ، الذي يقتصر على تفسير النصوص التشريعية أو تأويلها في أحسن الفروض ، نحو(علم القانون) بكل ما للعلم من خصائص يفتقر اليها القانون في حالته الراهنة.

يعتمد البحث فرضية الارتباط بين التنمية القانونية المستدامة وبين الاستشراف القانوني – الجنائي وسيلة رئيسية لتحقيق هذا الهدف .

كما يقدم البحث تصورًا لعنصري الاستشراف الجنائي، وهما ؛ التوقع العلمي والحماية في الوقت الفعلي للحقوق الجنائية .

الكلمات المفتاحية : التنمية القانونية المستدامة ، التنمية الجنائية المستدامة ، الاستشراف الجنائي ، التنظيم الجنائي . التطور القانوني .

Criminal law futurism (precognition) (Conceptualization of sustainability in legal and criminal development)

Dr. Firas abdulmunem abdulla
College of Law / University of Baghdad
Email : Feras_abed@colaw.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Foresight is a scientific anticipation through making reasonable guesses based on the information and evidence available in the present. It involves using data-driven analysis, observations, and current trends to develop an idea or vision of what might happen in the future.

Legal foresight is an approach that combines the study of law with exploration and anticipation of future developments and trends. It involves applying future-oriented perspectives and methodologies to understand how legal systems and frameworks evolve in response to technological advancements, social changes, and emerging challenges.

This is the objective of legal and criminal foresight, which is an essential application of the causal scientific foresight concept in the field of standard law, where the legal standard has a causal effect in modifying and directing reality towards the desired direction, as it is supposed to do.

The concept of legal foresight emphasizes that law and legal practice are not fixed but subject to continuous transformation. For this reason, legal and criminal foresight aims to bridge the gap between traditional legal analysis and the need to adapt to the requirements of a rapidly changing world.

Thus, cognitive leap is achieved in terms of methodology and content, from the legal knowledge represented by traditional legal jurisprudence, which is limited to interpreting legislative texts or their best interpretations, towards a science of law with all the characteristics that law lacks in its current state.

The research assumes a correlation between sustainable legal development and legal-criminal foresight as a key means to achieve this objective. The research also presents a conception of the two elements of criminal foresight: scientific anticipation and real-time protection of criminal rights.

Keywords: sustainable Legal development, criminal law sustainable development, criminal law، futurism, precogition , criminal law organizing ، Legal progress.

المقدمة

يتعلق هذا البحث بالعلاقة بين مفهومي التنمية القانونية المستدامة والاستشراف القانوني والجنائي ، من حيث أهمية الاستشراف بوصفه وسيلة مهمة من وسائل التنمية بعامة ، ومن ضمنها التنمية القانونية والجنائية المستدامة .

التنمية التي تمثل نقيضًا لحالة التخلف ، والاستدامة وصفًا لإستمرارية التقدم ، ووسيلة الخروج من وضعية التخلف الى وضعية الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية ، وديمومة ثم ترقية هذا الاستثمار ، وأهمية التنظيم القانوني في تحقيق التنمية فضلًا عن استدامتها .

التنمية هي توفير عادل للفرص والقدرات ، والتخلف هو انعدام الفرص والقدرات أو اللاعدالة في توزيعها . وبحسب الفيلسوف أمارتها سن فإن فقر التنمية هو فقر أو فقد للحرية الاجتماعية ، عندما يكون فقد الحريات الاقتصادية والاجتماعية سببًا وترسيخًا لفقدان الحرية الاقتصادية[١] .

إن بين التنمية المستدامة والقانون علاقة في سبيلها الى ان تكون رابطة عضوية ، فقد بدأ مفهوم التنمية اقتصاديًا صرفًا ولكنه اتخذ بعد ذلك بعدًا شاملًا بسبب تبلور الوعي بتكامل العناصر المكونة لبنية التنمية ، والتي يمثل الانسان محورًا لها .

وهو ماحصل التأكيد عليه رسميا ودوليًا من بعد صدور الاعلان العالمي عن حق التنمية في ٤ كانون الأول ١٩٨٦ الذي اعتبرها (عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها) .

ووفقا لما أكده المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والتعويض وضمانات عدم التكرار، في الأمم المتحدة ، فإن التجارب الحديثة تبرهن على أن الجهود الإنمائية الضيقة التي تستبعد الاعتبارات المتعلقة بالعدالة والحقوق لا تحقق التنمية البشرية المستدامة[٢] .

إن الاستشراف القانوني هو مجال متعدد التخصصات يستكشف مستقبل القانون والنظم القانونية، ويتضمن رؤى من القانون والتكنولوجيا وعلم الاجتماع وغيرها من التخصصات. يشمل دراسة وتكهنات حول كيفية تطور الأطر والممارسات والمؤسسات القانونية لمواجهة التحديات والفرص الناشئة في عالم سريع التغير.

على مدى عقود، درس علماء القانون والتنمية التفاعلات والديناميات بين المؤسسات والقواعد القانونية والتنمية . ومع ذلك ، لم يتم بعد وضع إطار تحليلي شامل في القانون والتنمية[٣].

وفي حين لايوجد تعريف نهائي للاستشراف والدراسات المستقبلية في مجال القانون ، فإنه ينطوي بشكل عام على دراسة سيناريوهات التطورات المحتملة في القانون والنظم القانونية (examination of the potential developments of legal systems trends) ، عن طريق إستخدام أساليب مثل تخطيط السيناريوهات (speculative design scenario planning)، والتوقعات البديلة(alternative futures) لاستكشاف مستقبل الآثار القانونية للتقنيات الحديثة(foresight techniques)، والتحولات المجتمعية ،الاتجاهات العالمية (societal shifts, and globa trends)[٤].

إن المستقبلية والاستشراف هي حركة وفلسفة تؤكد على أهمية المستقبل وإمكانية التقدم والابتكار. نشأت في إيطاليا في أوائل القرن العشرين بسبب التطورات التقنية المتسارعة والحداثة المعاصرة [٥] .

اليوم، تطورت المستقبلية إلى مجال أوسع يشمل مجموعة من التخصصات، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والنظرية الاجتماعية والسياسية. يسعى المستقبليون إلى فهم وتوقع الاتجاهات والتطورات التي ستشكل المستقبل، واستخدام هذه المعرفة لإبلاغ عملية صنع القرار والسياسة.

وفيما يخص المستقبلية القانونية فإنه يرجع في بدايته إلى منتصف القرن العشرين ، عندما بدأ علماء القانون وممارسي المهن القانونية في التفكير في تأثير التكنولوجيا والتغيير الاجتماعي على النظم القانونية. ومع ذلك، فقد اكتسبت زخما كبيرا في السنوات الأخيرة، مدفوعا بالتقدم السريع للتكنولوجيا والعولمة والحاجة إلى معالجة القضايا القانونية المعقدة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكشين وخصوصية البيانات والأمن السيبراني[٦] .

تعتمد المستقبلية القانونية على مختلف النظريات والأطر والمنهجيات من تخصصات مثل علم المستقبلfuturolog))، والدراسات الابتكارية (innovation studies) ونظرية التعقيد complexity (theory) بهدف توفير رؤية علمية بشأن مستقبل الواقع القانوني للمهنيين القانونيين وصانعي السياسات والمجتمع ككل والاستعداد للتطورات والتحديات المستقبلية المحتملة، وتمكينهم من تكييف النظم والأطر القانونية بشكل استباقي.[٧]

أما الاستشراف الجنائي، وكما هو الحال في كل المفاهيم ، فإنه يتصل بعدد من المعاني والمفاهيم المرتبطة التي تمنح مفهوم الاستشراف خصائص بنيته المفهومية ، مثل ، الاستشراف عمومًا، والاستشراف القانوني خصوصًا ، والاستدامة والتنمية القانونية والجنائية وصولًا الى بناء مفهوم الاستشراف الجنائي من خلال الكشف عن النسق النظري الذي يجمع بين تلك المفهومات.

والواقع فإن الاستشراف الجنائي يمثل الحد الأقصى لما يمكن أن يكون عليه الاستشراف القانوني ، وهذا الوضع يرجع الى النطاق الواسع لمحددات هذا الاستشراف ، والمجالات التي يسهم في تكوينها .

يتطلب تحقيق التقدم في نظرية القانون التنموية، بعامة، والجنائية، بخاصة القيام بمهمتين أوليتين هما : –

١– تحديد "المجالات الرئيسية" الخاضعة لتنظيم الدولة ذات الصلة المباشـــرة بالتنمية الاقتصادية.

٢– الاهتمام بنقل تجربة الاستشراف الناجحة في مجال العلوم الطبيعية الى مجال القانون وتحقيق نجاح بنفس القدر باستشراف وظائف القانون التفصيلية في المستقبل .

وللأسباب أعلاه فاننا سنقوم بوصف المسائل الرئيسية الآتية والتي تتعلق بهذا الموضوع :–

مفهوم التنمية والاستدامة ، العلاقة بين القانون والتنمية المستدامة ، ومفهوم الاستشراف القانوني والجنائي واعتباره وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية القانون المستدامة .

المبحث الأول/ التنمية القانونية والجنائية المستدامة

المطلب الأول/ مفهوم التنمية والاستدامة

أولًا: مفهوم التنمية

التنمية لغةً هي النمو وارتفاع الشيء وانتقاله من موضع إلى آخر[٨] . والتنمية اصطلاحاً : هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكميّة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج الوطني والخدمات المجتمعية نتيجة استخدام الجهود العلميّة والعملية في الأنشطة الحكوميّة والشعبية المشتركة[٩] .

تتمحور التنمية حول زيادة النمو الاقتصادي، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وتحسين البيئة الطبيعية والحد من التلوث ، وزيادة الوعي الثقافي والتعليمي في المجتمعات .

ومن المهم الإشارة إلى أن التنمية هي عملية مستمرة ولا تتوقف عند حدود معينة ، وهي تشمل جميع المجالات والقطاعات الحيوية للمجتمعات والدول.

يشير مفهوم التنمية إلى عملية تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات في جوانب مختلفة مثل الاقتصاد والثقافة والتعليم والصحة والسياسة والبيئة والبنية التحتية وغيرها. وتهدف عملية التنمية إلى تحقيق التقدم والازدهار للأفراد والمجتمعات، وزيادة مدى قدرتهم على الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية، وتعزيز مستوى المعيشة والحد من الفقر والجوع والأمراض والجهل.

تشمل التنمية عدة جوانب مثل تحسين الوضع الاقتصادي ، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الفردية ، وتحسين مستوى التعليم والصحة ، وتعزيز الديمقراطية وتعزيز العدالة الاجتماعية ، وتحسين البيئة والاستدامة.

يهدف مفهوم التنمية إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحقيق تحول اجتماعي واقتصادي وثقافي وتكنولوجي يهدف إلى تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات.

ومن الجوهري أن يتم النظر للتنمية بوصفها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس ، حيث لايتطابق مفهوم التنمية مع مجرد النمو في الناتج القومي ، أو زيادة الدخول الفردية أو مع التصنيع أو مع التقدم التقني أو مع التحديث الاجتماعي ، لأن التنمية الحقيقية تتعلق أساسًا (بتزويد الفرد بالقدرات) ، وعلى محددات أولية وهي التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ، والحقوق المدنية والسياسية . ولذلك تستلزم التنمية إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات : الفقر والطغيان ، وشح الفرص الاقتصادية ، والحرمان الاجتماعي المنظم ، وإهمال المرافق العامة ، وعدم التسامح أو الغلو في حالات القمع [١٠] .

التنمية بهذا المعنى الذي يتوجب أن يكون واضحًا لدى واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية ليست مجرد نمو إقتصادي عام ، أو زيادة في دخول الافراد ، بل هي الحالة الاقتصادية التي تكون نتاجًا للحريات الاجتماعية بالمعنى الشامل ، وللعدالة في النظام الاجتماعي ، ولسيادة البعد الإنساني في الممارسة السياسية والقانونية .

وتختلف أهداف التنمية من بلد إلى آخر، وتعتمد على الحاجات والمتطلبات المحلية والإقليمية والدولية، وتحقيقها يتطلب تنسيق جهود الحكومات والمنظمات والمؤسسات المختلفة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وتتضمن الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية، إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الفرص الاقتصادية والتعليمية والصحية والثقافية للأفراد والمجتمعات.

ثانيًا : مفهوم التنمية المستدامة

تعد الاستدامة مدخلاً لعملية التنمية وهي التي تضفي المحتوى المستحدث و تنشأ العلاقة بين الاقتصاد– البيئة – الفرد . لقد برز هذا المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العلمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة لعام ١٩٨٧، والمعروفة أيضا باسم تقرير برونتلاند١٩٨٧: Brundtland Report . حيث عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها "تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

يمكن تمييز الاستدامة في التنمية من خلال تضمين مفهومي العقلانية والإنصاف[١١] في عملية التنمية ، الأمر الذي لا تكون فيه الجوانب الاقتصادية هي المعيار الرئيسي في الحكم على تحقق هذه العملية، بقدر ما يكون المعيار هو الاستخدام الامثل للموارد البشرية والمادية بطريقة لا تتعارض مع تجددها ، ولا تكون رفاهية الإنسانية ثمنًا لها.

تتعلق التنمية المستدامة بتمكين المجتمعات البشرية من تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. إنه ينطوي على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخلق نوعية حياة أفضل لجميع الناس، الآن وفي المستقبل[١٢] .

وبالرجوع إلى تعريف بورتلاند فان عنصري التنمية الأساسيين هما :–

١– درجة إحلال رأس المال الطبيعي برأس المال البشري الذي يتمثل في الإنتاج الفكري .

٢ – الالتزام الذي يدين به الجيل الحالي للأجيال المستقبلية [١٣].

أي الحفاظ على الموارد كما هي متاحة للأجيال الحالية مع ضمان استمرار ذلك في كل الأوقات. ومفتاح هذا الرأي أن رأس المال المصنوع (المعدات، آلات) هو نتاج لأفكار وإبداعات، وأن المعارف تعد بديلًا لرأس المال الطبيعي، وإن معالجة مشكلة استنزاف الموارد تكون من خلال البحث عن مصادر طاقة بأقل ضرر على البيئة [١٤] .

بحسب التقرير تشمل الركائز الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة : النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والمساواة الاجتماعية . على الرغم من اتفاق الكثير من الناس على أن كل من هذه الأفكار الثلاثة تعد في الفكرة الشاملة للاستدامة. فأن هناك تراجع واضح بالنسبة للركيزتان الأخيرتان ، مع العدد الهائل من البلدان التي وضعت النمو الاقتصادي في طليعة التنمية المستدامة، خاصة مع كون الرفاه العام للبيئة في حالة تدهور بشكل خطير[١٥].

إن التنمية المستدامة مفهوم معقد ومتعدد التخصصات يعتمد منهجًا كليًا (wholistic approach) يأخذ في الاعتبار الترابط بين مختلف الجوانب الاجتماعية والطبيعية ، بإعتبار الصلة الوثيقة بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة . لهذا السبب يكون من الضروري إعتماد نهج متكامل يأخذ في الاعتبار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في وقت واحد ، واتخاذ القرارات بناء على أفضل الأدلة المتاحة ، من خلال منظور طويل الأجل يتطلع إلى ما هو أبعد من المكاسب الاقتصادية العاجلة ، بهدف خلق عالم أكثر إنصافا ومرونة يوفر فرصا لجميع الناس للازدهار وتحقيق إمكاناتهم الكاملة[١٦] .

تشمل أمثلة ممارسات التنمية المستدامة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من إنبعاثات غازات الدفيئة ، وتطوير أنظمة اجتماعية واقتصادية شاملة ومنصفة.

ومن الجانب التطبيقي، تنطوي التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. يتطلب ذلك دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرار على جميع المستويات، من المحلية إلى العالمية، وأن يؤخذ في الاعتبار الموارد المحدودة لكوكب الأرض وتأثيرات الأنشطة البشرية على البيئة. يجب عليها أيضا ضمان تقاسم فوائد التنمية بشكل عادل، والحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية. كما يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني[١٧] .

المطلب الثاني/ التنمية القانونية المستدامة

أولًا :- مفهوم التنمية القانونية

وهي عملية تطوير وتحسين النظام القانوني والقضائي في مجتمع ما. وتهدف التنمية القانونية إلى تحقيق العدالة والمساواة وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات، وتعزيز الديمقراطية وتطوير الاقتصاد والاستثمار والأعمال في المجتمع [١٨] .

إنها تنمية فكرية أولًا ، وتنمية فكرية قانونية ثانيًا ، لإنها تتطلب تغييرًا في سياسة التشريع يعتمد منهجًا شموليًا يدمج القانون بكل تفاصيل الواقع الاجتماعي ومتطلباته المتغيرة ، يتم فيها الربط بين القانون وبين الاحتياجات التنموية على نحو مباشر ، يكون فيها القانون محركًا وفاعلًا في احداث تغيير قيمي إيجابي تجاه جوانب التنمية المستدامة المختلفة.

ويلاحظ إن التركيز السائد في التنمية على الجوانب الاقتصادية وإهمال القضايا المعيارية والقيمية ، وعدهما من الآثار الجانبية للتنمية وليست بأهمية الجوانب الاقتصادية ، وهذا الموقف لايعكس المنظور الشامل للتنمية ، والأهم هو أنه لايعكس أولوية هذه الجوانب على ماهو إقتصادي، لان التنمية الحقيقية هي التي تنتج اثرها في الإنسان الذي يكون الهدف هو تحسين شروط الحياة له .

يتطلب تحقيق هذا الهدف تضمينات مباشرة وغير مباشرة لفلسفة التنمية المعاصرة في نسق فلسفة القانون ، بما يوفر إطارًا مفاهيمياً للمشروعية القانونية والجنائية وهي تمارس وظيفتها في التنظيم القانوني والجنائي للنشاطات التنموية.

تهدف التنمية الى إستثارة عمليات التغيير المخطط له ، فهي ترتبط بالتغيير من حيث إتجاهاته وشدته وعمقه بأهداف المجتمع المستندة الى تقييم موضوعي لإتجاهات التغير والتغيير المتوقعة والمشكلات المتوقعة إستشرافيا ، وخطط واضحة للتعامل مع هذه التحديات ، وبالتاكيد لابد وأن يكون للقانون دورًا جوهريًا في هذه العمليات .

وبعد ذلك ، فأن العلاقة بين القانون وبين التنمية هي علاقة متبادلة ، يمارس فيها القانون تأثيره على الممارسات التنموية ، وتفعل هي بدورها الشئ ذاته ، ويحمل هذا التأثير خصائص كل من التنمية والقانون معًا .

وتتضمن التنمية القانونية العديد من الجوانب، مثل تحسين قانون العقود وتشريعات الأعمال، وتحسين نظام القضاء وتعزيز حماية حقوق المرأة وحقوق الطفل والمساواة في الفرص والحد من الفقر والفساد وغيرها من القضايا المرتبطة بالتنمية.

ومن المتوقع أن تعنى الجهات الآتية بالتنمية القانونية وهي ، الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، وتشمل إجراء الإصلاحات القانونية ، وتطوير القانوني ، وتحسين شروط الوصول إلى خدمة العدالة القانونية ، وتعزيز حماية حقوق الإنسان ،وتطوير النظام القضائي، وتعزيز الثقافة القانونية في المجتمع .

ثانيًا : مشكلات التنمية القانونية

يمكن تاشير عدد من المعوقات التي تواجه التنمية القانونية ، وكما يلي :-

١- الفجوة المعرفية بين المعرفة القانونية الفنية، وبين المعرفة العلمية العامة والمتخصصة.

٢- التأثير السلبي للواقع الاجتماعي والقيم السائدة على الوعي القانوني والإدراك التشريعي ، مما يؤدي الى الانفصال بين التشريع وبين التطبيق العملي للقانون من جانب ، وبين نظرية القانون .

٣- النقص في الكفاية الوظيفية للمؤسسة القانونية.

٤- التقدير غير الكافي من قبل السلطة السياسية لأهمية التنمية القانونية ، والفصل بينها وبين التنمية الاقتصادية ، وعد الأخيرة الموضوع الوحيد للتنمية.

ثالثًا : التنمية القانونية المستدامة

يشير مفهوم التنمية القانونية المستدامة إلى الإطار القانوني والمبادئ التي تعزز التنمية المستدامة، وهو مفهوم يسعي لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة

إنها بعد ذلك عملية تطوير للنظام القانوني بطريقة تتيح للمجتمع تحقيق التنمية المستدامة بشكل شامل ومتوازن . تشير التنمية المستدامة القانونية إلى ممارسة تعزيز التنمية الاقتصادية بطريقة مستدامة بيئيا ومسؤولة اجتماعيا، مع الامتثال أيضا للقوانين واللوائح المعمول بها. إنه ينطوي على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاعتبارات الاجتماعية والبيئية، وضمان ألا يكون للأنشطة الإنمائية آثار سلبية على البيئة الطبيعية أو المجتمعات المحلية.

وتهدف التنمية القانونية المستدامة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، وتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات في المدى القصير والبعيد .

تعتمد التنمية القانونية المستدامة على مفهوم التنمية المستدامة الذي يركز على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في نفس الوقت ، وذلك عن طريق توفير الحاجات الأساسية للإنسان وتعزيز العدالة والمساواة وحماية البيئة، وتوفير الحماية القانونية للفئات الضعيفة والمهمشة ، عن

طريق تقرير المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لجميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك الشركات والمستثمرين والحكومات والمجتمع المدني.

كما يتمثل أحد الجوانب الرئيسية للتنمية القانونية المستدامة في دمج الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرار، وهو ما يتطلب نهجا شاملا يأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويشمل أصحاب المصلحة في مجموعة من القطاعات .

يتضمن الإطار القانوني للتنمية المستدامة القوانين واللوائح الدولية والإقليمية والوطنية التي تعزز التنمية المستدامة. تغطي هذه القوانين مجالات مختلفة مثل حماية البيئة والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان. وهي تشمل الصكوك القانونية الدولية التي تعزز التنمية المستدامة مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي ، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة [١٩] .

على المستوى الوطني، سنت العديد من البلدان قوانين وسياسات تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة. على سبيل المثال، اعتمدت بعض البلدان سياسات الطاقة المتجددة وممارسات الزراعة المستدامة ومعايير المباني الخضراء.

إن أحد المبادئ الرئيسية للتنمية القانونية المستدامة هو مفهوم الإنصاف بين الأجيال [٢٠] intergenerational equity ، الذي يتطلب أن تلبي الأجيال الحالية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. هذا المبدأ مكرس في تقرير لجنة برونتلاند التابعة للأمم المتحدة، "مستقبلنا المشترك"، الذي عرف التنمية المستدامة بأنها "تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" ، وهو مايتطلب تبني فكرة أن التنمية الاقتصادية ينبغي أن تتم في إطار القواعد واللوائح القانونية التي تعزز الانصاف والعدالة الاجتماعية. بعبارة أخرى، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة فقط من خلال قوى السوق ، ولكن يجب أن تسترشد بالآليات القانونية التي تضمن حماية البيئة والرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان. يمكن أن تتفاعل هذه العناصر بعدد لا يحصى من الطرق للتأثير على الرفاه العام ، يوزع مفهوم الإنصاف بين الأجيال الرفاه عبر الزمن، مما يضمن رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية من السكان أو الأمة، من خلال اتخاذ قرارات اكثر إستدامة[٢١] .

كما يعترف مفهوم التنمية المستدامة بأن الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مترابطة ويجب أن تكون متوازنة في صنع القرار . لذلك، تنطوي التنمية المستدامة القانونية على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في الأطر والسياسات القانونية لضمان استدامة التنمية .

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة القانونية العناصر الآتية :

١- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها : يجب أن تتوافق أنشطة التنمية مع اللوائح البيئية والصحية والسلامة ذات الصلة لضمان تنفيذها بطريقة مسؤولة ومستدامة.

٢- تقييم الأثر البيئي : قبل إجراء أي نشاط إنمائي، يجب إجراء تقييم لتقييم تأثيره المحتمل على البيئة، ويجب اتخاذ تدابير للتخفيف من أي آثار سلبية.

٣- مشاركة أصحاب المصلحة : يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإنمائية لضمان مراعاة مصالحهم وشواغلهم.

٤- الإدارة المستدامة للموارد : يجب إدارة الموارد بطريقة تضمن استدامتها على المدى الطويل، بما في ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية النظم الإيكولوجية والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية.

٥- المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) : يجب على الشركات اعتماد سياسات وممارسات تعزز المسؤولية الاجتماعية، ومراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية لعملياتها واتخاذ خطوات لتقليل تلك الآثار أو التخفيف منها، بما في ذلك ممارسات العمل العادلة والمشاركة المجتمعية واحترام حقوق الإنسان.

٦- تتطلب التنمية المستدامة القانونية التزاما من جميع أصحاب المصلحة بالتوازن بين النمو الاقتصادي والاعتبارات الاجتماعية والبيئية، وضمان تنفيذ الأنشطة الإنمائية بطريقة مسؤولة ومستدامة[٢٢] .

وعلى نحو عام ، تتطلب التنمية المستدامة أيضا تغييرات في المعايير والسلوكيات المجتمعية. قد يشمل ذلك التعليم والتوعية وتعزيز أنماط الحياة المستدامة. وهي تعترف بالترابط بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين هذه العوامل بطريقة تضمن مستقبلا مستداما للجميع ، انها ضرورية لتحقيق مستقبل مستدام وضمان بقاء الكوكب صالحا للعيش للأجيال القادمة .

المطلب الثالث / التنمية المستدامة في القانون الجنائي

القانون الجنائي والتنمية المستدامة مجالان متميزان ومترابطان يهدفان إلى تعزيز مجتمع آمن وعادل مع الحفاظ على البيئة والموارد للأجيال القادمة بطريقة منصفة لكل الأجيال .

ومن مظاهر هذا الارتباط بينهما التي يمكن من خلالها أن يسهم بها القانون الجنائي في التنمية المستدامة، على سبيل المثال ، يمكن استخدام القانون الجنائي لإنفاذ اللوائح البيئية وحماية الموارد الطبيعية ، مثل الهواء والماء والأرض ، كما يمكن استخدامه أيضا لتنظيم سلوك الشركات والأفراد الذين يشاركون في أنشطة تضر بالبيئة ، مثل التلوث وقطع الأشجار غير القانوني والصيد الجائر.

بالإضافة إلى حماية البيئة ، يمكن أيضا استخدام القانون الجنائي لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية . على سبيل المثال ، يمكن استخدامه لمكافحة الفساد ، الذي يقوض النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية عن طريق تحويل الموارد من السلع والخدمات العامة إلى المكاسب الخاصة . يمكن أيضا استخدام القانون الجنائي لحماية حقوق العمال وضمان معاملتهم بإنصاف، وهو أمر ضروري للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية .

يؤدي القانون الجنائي دورا حاسما في تعزيز التنمية المستدامة من خلال مساءلة الأفراد والشركات عن الإجراءات التي تضر بالبيئة ، مثل التلوث والإغراق غير القانوني وتدمير الموائل الطبيعية. تعمل العقوبات الجنائية، مثل الغرامات والسجن وخدمة المجتمع ، كرادع لهذه الأنشطة الضارة وتعزز الامتثال للوائح البيئية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا استخدام القانون الجنائي لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تحفيز الإجراءات الإيجابية ، مثل تطوير مصادر الطاقة المتجددة وممارسات الزراعة المستدامة وتدابير الحد من النفايات ومعالجتها ومعاقبة أولئك الذين يشاركون في أنشطة ضارة بالبيئة.

بالمقابل، تلعب التنمية المستدامة أيضا دورًا في تشكيل القانون الجنائي ، على سبيل المثال، يمكن دمج مبادئ الاستدامة، مثل مبدأ الاحتراز ، ومبدأ الملوث يدفع ، لتوجيه عملية صنع القرار وتعزيز السلوك المسؤول .

ويسهم القانون الجنائي في التنمية المستدامة من خلال تعزيز السلامة والأمن العامين . تساعد القوانين التي تحظر جرائم العنف والسرقة وغيرها، على ضمان حماية الأفراد من العنف

والاستغلال، وتمثل القوانين المتعلقة بالاتجار بالبشر والعنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال أمثلة على القوانين الجنائية التي تهدف إلى حماية الأفراد الضعفاء وتعزيز الاستدامة الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم القانون الجنائي في الاستدامة الاقتصادية من خلال منع السلوك الاحتيالي أو الفاسد والمعاقبة عليه . فضلًا عن القوانين المتعلقة بجرائم ذوي الياقات البيضاء، مثل غسيل الأموال، والتهرب الضريبي ، والفساد المالي الصغير والكبير ، أو الاختلاس ، بما يعزز الاستدامة الاقتصادية من خلال الحفاظ على سلامة النظم المالية وضمان استخدام الموارد بشكل عادل وفعال .

يساعد القانون الجنائي أيضا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تعزيز الممارسات التجارية المسؤولة. يمكن للقانون الجنائي مساءلة الشركات عن الانخراط في ممارسات تضر بالبيئة أو الصحة العامة أو حقوق الإنسان. من خلال إنفاذ القوانين ضد جرائم الشركات ، يمكن أن يساعد القانون الجنائي في تعزيز التنمية المستدامة وضمان عمل الشركات بطريقة مسؤولة اجتماعيا.

وهناك طريقة أخرى ذات طابع شامل يعزز بها القانون الجنائي التنمية المستدامة وهي من خلال تعزيز التنظيم الجنائي لشروط العدالة الاجتماعية . يمكن أن تساعد أنظمة العدالة الجنائية في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال ضمان معاملة الجميع على قدم المساواة أمام القانون ، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو خلفيتهم الاقتصادية ، والزام السلطات بالتوزيع العادل للموارد والخدمات العامة.

المبحث الثاني/ التوقع من خلال الاستشراف القانوني والجنائي

المطلب الأول/ مفهوم الاستشراف القانوني

أولًا : معنى الاستشراف والحركة المستقبلية

الاستشراف هو ممارسة علمية تسعى إلى تطبيق مناهج علم المستقبليات في توقع خصائص الظواهر الكمية والنوعية في المستقبل . وفي مجال القانون يهدف الاستشراف الى ضمان أقصى قدر من الفاعلية واستمرارية التطور للنسق والمؤسسات القانونية [٢٣] .

إن الهدف من الاستشراف ، بعامة ، هو توقع التغيرات في المجتمع والتكنولوجيا والاقتصاد والإستجابة المبكرة لها ، وتطوير النظم والمؤسسات القانونية الأكثر ملاءمة لتلبية احتياجات عالم سريع التغير في مجال القانون بخاصة .

إن هدف علم الاستشراف (futurology) هو توقع كم ونوع التغيير في خصائص ظاهرة معينة في المستقبل ، والتمييز بين ما هو عام وبين ماهو خاص ، وبين ماهو حتمي ، وبين ما يمكن التحكم به من العوامل المؤثرة في حركتها [٢٤] .

ويشمل مفهوم الاستشراف كل من نتائج البحث في هذا المجال فضلاً عن مناهج البحث العلمي ، وبشكل عام فأن موضوع هذا المجال العلمي يتمثل في اتخاذ قرارات لا تكون إستجابة للمتطلبات الآنية ولكن ما هو اكثر أهمية أن تكون متعلقة بالاثار بعيدة الأمد لمتغيرات الحاضر. (فهو تخطيط مستقبلي بعيد الأمد) بحيث لا يكون المستقبل مفروضاً علينا بالكامل .

لقد اكتسب التنبؤ بالمستقبل صيغة علمية من خلال اللجوء الى الطرق الحديثة لجمع المعلومات لاستقراء التطورات المحتملة والممكنة في ضوء الاتجاهات السائدة ، وفي ضوء نتائجها يتم اقتراح الوسائل المناسبة للوصول الى مستقبل مرغوب[٢٥] .

ثانيًا:- المستقبلية القانونية

إن كل القرارات تتعلق بالمستقبل ولهذا نحتاج الى ممارسة التوقع ، وعندما يستند التوقع الى مقدمات موضوعية ومنهج علمي عندها يكون (استشرافًا) precognition . الاستشراف الذي هو أداة المستقبلية القانونية[٢٦].

ان المقصود بالتوقع هو ذات المعنى المتعارف عليه في علم الاستشراف او علم المستقبل في محاولة الانسان السيطرة على أحداث المستقبل عن طريق فهم الاثار التي قد تترتب على أحداث اليوم ، وتوقع اتجاهاتها المستقبلية. هو منهج علمي يسعى لصناعة المستقبل .

إن دراسة مستقبل القانون بنفس أهمية دراسة تاريخ القانون ، بل أن تاريخ القانون ودراسته يجب ان يكون بهدف فهم مستقبل القانون .

ويمكن تعريف الاستشراف القانوني بإنه إتجاه حديث في الدراسات القانونية يعتمد المنهج المتبع في علم المستقبل.

إن الاستشراف القانوني هو فلسفة تسعى إلى تطبيق مناهج التفكير المستقبلي والمبتكرة لممارسة القانون، إنها نهج مبتكر وتقدمي في فهم وممارسة القانون ، والذي يسعى إلى تبني تقنيات واتجاهات جديدة لتحسين تقديم الخدمات القانونية والنهوض بأهداف العدالة والإنصاف .

إن الهدف من الاستشراف القانوني هو التأكد من أن القانون يستجيب لاحتياجات المجتمع ، وأنه قادر على التكيف مع التغيرات السريعة الناجمة عن التكنولوجيات الجديدة والاتجاهات الاجتماعية والتحديات العالمية .

يتضمن الاستشراف القانوني أيضا تطوير أطر قانونية وأنظمة تنظيمية جديدة يمكنها استيعاب هذه التقنيات والاتجاهات الناشئة . وقد ينطوي ذلك على استكشاف نماذج جديدة للتثقيف والتدريب القانونيين، وإعادة التفكير في تقديم الخدمات القانونية ، وتطوير أشكال جديدة من الممارسة القانونية.

ويتضح الارتباط الوثيق بين القانون والدراسات المستقبلية (الاستشرافية) في اننا لا نستطيع ان نعرف ما يكون عليه وضع القانون في المستقبل دون ان يسبق ذلك معرفة ما يكون عليه ذلك المستقبل. وهو ما يتطلب الاعتماد على طيف واسع من المجالات المعرفية حتى يمكن الخروج بتصور (عقلاني) عن وضع القانون في المستقبل .

إن الاستشراف القانوني هو فرع من الدراسات القانونية يركز على استكشاف الآثار المستقبلية للنظم القانونية والتغيرات المحتملة التي قد تنشأ عن التقدم في التكنولوجيا والاتجاهات الاجتماعية والتطورات العالمية. ويشمل منهجا متعدد التخصصات لتوقع التحديات القانونية، واقتراح حلول مبتكرة، وتشكيل الأطر القانونية للتكيف مع الاحتياجات المتطورة للمجتمع .

وهو مجال ناشئ يستكشف تقاطع القانون والتكنولوجيات الناشئة لتوقع التحديات القانونية المستقبلية والاستعداد لها. إنه ينطوي على دراسة الآثار القانونية المحتملة للتقدم مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكشين والهندسة الوراثية والأتمتة.

يتضمن مفهوم الاستشراف القانوني تحليل كيفية تأثير هذه التطورات التكنولوجية على الأطر القانونية القائمة وتحديد الحاجة إلى قوانين ولوائح جديدة. يسعى إلى سد الفجوة بين التكنولوجيا سريعة التطور والقانون، وضمان أن تظل النظم القانونية ذات صلة وفعالة في مواجهة التقدم التكنولوجي.

يمكن إرجاع تطور الاستشراف القانوني إلى التعقيد المتزايد للقضايا القانونية الناشئة عن التقدم التكنولوجي. مع استمرار تقدم التكنولوجيا بمعدل غير مسبوق، حيث تكافح الأطر القانونية التقليدية لمواجهة التحديات القانونية الجديدة. ويهدف الاستشراف القانوني إلى معالجة هذه التحديات بشكل استباقي من خلال توقع القضايا القانونية المستقبلية وتطوير حلول قانونية مبتكرة.

وفي حين أن الاستشراف القانوني لا ينطوي على التنبؤ بالمستقبل على وجه اليقين ، فإنه يهدف إلى تحديد الاتجاهات والإمكانيات الناشئة للتنظيم القانوني الفعال وعمليات صنع القرار بهذا الشأن .

ثالثًا : مجالات الاستشراف القانوني

يشمل الاستشراف القانوني مجموعة من المجالات لاستكشاف مستقبل القانون والنظم القانونية. وكما يلي :-

١- التطورات التكنولوجية : يدرس الاستشراف القانوني تأثير التقنيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكشين والأتمتة والتكنولوجيا الحيوية، على النظم القانونية. يستكشف كيف يمكن لهذه التقنيات أن تعطل الممارسات القانونية التقليدية، وتتحدى اللوائح الحالية، وتخلق اعتبارات قانونية جديدة.

٢- الوصول إلى العدالة : يسعى الاستشراف القانوني إلى معالجة مسألة الوصول إلى العدالة من خلال استكشاف كيف يمكن للتكنولوجيا تحسين الخدمات القانونية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. يتضمن ذلك مبادرات مثل تسوية المنازعات عبر الإنترنت والمحاكم الافتراضية وروبوتات الدردشة القانونية والمنصات الرقمية التي تعزز المساعدة القانونية وسد فجوة العدالة.

٣- الآثار الأخلاقية والاجتماعية : يستكشف الاستشراف القانوني العواقب الأخلاقية والاجتماعية للتطورات القانونية. إنه ينظر في قضايا مثل الخصوصية وحماية البيانات والتحيز الخوارزمي وتأثير الأتمتة على العمالة والهياكل الاجتماعية.

٤- الأطر التنظيمية : يدرس الاستشراف القانوني الحاجة إلى تكييف الأطر التنظيمية لمواكبة التطورات التكنولوجية. كما ويستكشف تحديات تنظيم التقنيات الناشئة، وطرق حماية المستهلك، وتحقيق التوازن بين الابتكار وإدارة المخاطر .

رابعًا : تطور الاستشراف القانوني

اكتسبت الاستشراف القانوني مكانة بارزة في السنوات الأخيرة بسبب التقدم السريع في التكنولوجيا وتأثيرها على النظم القانونية . وفي حين أنه مجال جديد نسبيًا ، تبنت العديد من المنظمات ومراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية الاستشراف القانوني كمجال للدراسة والبحث.

يمكن تتبع تطور الاستشراف القانوني من خلال الجوانب التالية :-

١- ظهور التكنولوجيا القانونية (LegalTech) : أثار صعود الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا القانونية وتطبيق التكنولوجيا في الممارسة القانونية الاهتمام باستكشاف مستقبل القانون وتقاطعه مع التكنولوجيا.

٢-المبادرات التعاونية : كانت منظمات مثل مختبر الابتكار القانوني والتكنولوجيا في كلية الحقوق بجامعة سوفولك ومركز ستانفورد كودكس للمعلوماتية القانونية رائدة في البحوث والمؤتمرات والتعاون لتعزيز المستقبل القانوني.

٣-المنشورات وقيادة الفكر: نشر علماء القانون والممارسون مقالات وكتبًا عن الاستشراف القانوني، وناقشوا مفاهيمها ومنهجياتها وتأثيرها المحتمل على النظم القانونية . حيث تسهم هذه المنشورات في تطور الاستشراف القانوني كتخصص أكاديمي.

٤-التطورات السياسية والتنظيمية: بدأت الحكومات والهيئات التنظيمية تدرك الحاجة إلى مواجهة التحديات التي يشكلها التقدم التكنولوجي. لقد بدأوا مناقشات وإصلاحات سياسية لتوقع الآثار المستقبلية لهذه التطورات والاستجابة لها[٢٧] .

يرتبط تطور المستقبل القانوني ارتباطا وثيقا بتقدم التكنولوجيا وتأثيرها على المجتمع. مع ظهور تقنيات جديدة وتغيير المعايير المجتمعية، تتطور المستقبلية القانونية باستمرار للتكيف مع هذه التحولات. يتميز هذا المجال بالبحث المستمر وتطوير السياسات والدعوة القانونية لضمان بقاء القوانين ذات صلة وفعالة في مواجهة التقدم التكنولوجي .

الاستشراف القانوني هو مجال متعدد التخصصات يستكشف تقاطع القانون والتكنولوجيات الناشئة والتغيرات الاجتماعية والسيناريوهات المستقبلية. يسعى إلى توقع ومعالجة التحديات والآثار القانونية التي قد تنشأ عن التقدم التكنولوجي والتحولات المجتمعية.

إن مفهوم الاستشراف القانوني متجذر في الاعتراف بأن القانون والنظم القانونية تحتاج إلى التكيف والتطور استجابة للوتيرة السريعة للابتكار التكنولوجي والتطورات المجتمعية. إنه ينطوي على التنبؤ بالقضايا القانونية المحتملة، وتطوير الأطر القانونية ذات التفكير المستقبلي، والنظر في الآثار الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية للسيناريوهات القانونية المستقبلية.

يشمل الاستشراف القانوني مختلف المجالات الفرعية، بما في ذلك قانون التكنولوجيا والحقوق الرقمية والخصوصية وقانون الذكاء الاصطناعي والقانون السيبراني وقانون التكنولوجيا الحيوية، من بين أمور أخرى. يتناول المجالات الناشئة مثل المركبات ذاتية القيادة والبلوكشين والأمن السيبراني وحماية البيانات والهندسة الوراثية والواقع الافتراضي، من بين أمور أخرى[٢٨] .

يتضح مما سبق إن الهدف الرئيسي للاستشراف القانوني هو في ضمان بقاء فكرة القانون ، والتشريعات التي تعتمد هذه الفكرة على صلة بالواقع كما هو الآن ، وكما سيكون في المستقبل ، بمعنى إستمرارية وجود القانون فعالًا في عالم سريع التغير ، من خلال توقع الاتجاهات والتكنولوجيات الناشئة ، وملاحظة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تترتب عليها والتكيف معها ، فضلًا عن تعزيز كفاءة الخدمات القانونية وإمكانية الوصول إليها وجودتها وتشجيع المزيد من الوصول إلى العدالة [٢٩].

خامسًا : خصائص الاستشراف القانوني

١- الاستشراف القانوني هو نهج استباقي يساعد المهنيين القانونيين وأصحاب المصلحة على البقاء في الطليعة، وتوقع الاضطرابات، والتكيف مع المشهد القانوني المتغير. من خلال دراسة الاتجاهات الناشئة، وتصور السيناريوهات المستقبلية، والمشاركة في مناقشات التفكير المستقبلي القانوني، ويهدف إلى تشكيل نظام قانوني – جنائي أكثر استجابة وكفاءة وإنصافا يتماشى مع احتياجات المستقبل.

٢- الاستشراف القانوني هو نهج ديناميكي وتطلعي يشجع المهنيين القانونيين والعلماء وصانعي السياسات على التعامل مع التحديات والفرص التي يوفرها المشهد القانوني المتغير باستمرار. من خلال النظر في الآثار المستقبلية للتطورات القانونية، تهدف المستقبل القانوني إلى تشكيل نظام قانوني أكثر استجابة ورشاقة وفعالية يمكنه تلبية احتياجات عالم الغد.

٣- يدور مفهوم المستقبل القانوني حول فهم التحديات والفرص التي تنتظرنا في المجال القانوني والاستعداد لها. يهدف إلى تحديد القضايا القانونية المستقبلية والاستجابة لها بشكل استباقي، وتشكيل الأطر السياسية والتنظيمية، وتوقع احتياجات العملاء والمجتمع في عالم متطور.

٤- الاستشراف القانوني هو نهج متعدد التخصصات يجمع بين مجالات القانون والمستقبلية لدراسة وتوقع التطورات والاتجاهات المستقبلية في الأنظمة والمهن القانونية ، وحالات تقاطع القانون مع التقنيات الناشئة والتغيرات المجتمعية. إنه ينطوي على تحليل التأثير المحتمل للتقدم التكنولوجي والتحولات الاجتماعية والاتجاهات العالمية على المشهد القانوني.

سادسًا : أدوات الاستشراف القانوني

يعتمد الاستشراف القانوني على مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك التكنولوجيا والتصميم وعلم الاجتماع وعلم النفس، لتطوير مناهج جديدة للممارسة القانونية ، لزيادة منسوب العدالة والإنصاف في النظام القانوني والوصول بالقرار القانوني التشريعي والقضائي الى أقصى قدر من الدقة ، وتبسيط الإجراءات ، وخفض تكلفة إدارة المؤسسات القانونية على إختلاف تخصصاتها التعليمية والتشريعية والقضائية والتنفيذية. ومن اهم هذه الأدوات نذكر :

١- التفكير الموجه نحو المستقبل : تتطلب المستقبلية القانونية التفكير خارج الحاضر ودراسة الآثار طويلة الأجل للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. إنه ينطوي على دراسة الاتجاهات والسيناريوهات والتطورات المستقبلية المحتملة التي يمكن أن تؤثر على مهنة المحاماة والنظم القانونية.

٢-التحليل التكنولوجي والاجتماعي : تتضمن المستقبل القانوني فهم تأثير التقدم التكنولوجي، مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكشين والأتمتة، على الممارسة القانونية وتقديم الخدمات القانونية ونظام العدالة. كما ينظر في التحولات الاجتماعية والثقافية والتغيرات الديموغرافية والمعايير المجتمعية المتطورة التي تؤثر على القضايا القانونية واحتياجات العملاء.

٣-التخطيط الاستراتيجي : ينطوي المستقبل القانوني على التخطيط الاستراتيجي والاستعداد للمستقبل. يتطلب من شركات المحاماة والإدارات القانونية والمهنيين القانونيين توقع التغيرات في السوق القانونية وتوقعات العملاء والمجالات الناشئة للممارسة القانونية والتكيف معها.

٤-الاعتبارات السياسية والتنظيمية: يستكشف الاستشراف القانوني الآثار المترتبة على الاتجاهات المستقبلية على السياسة والتنظيم. إنه ينطوي على تحليل الحاجة إلى قوانين ولوائح ومبادئ توجيهية أخلاقية جديدة لتنظيم التكنولوجيات الناشئة وحماية الحقوق الفردية والتصدي للتحديات التي تفرضها التحولات المجتمعية والتكنولوجية.

٥-الابتكار والقدرة على التكيف : يشجع الاستشراف القانوني على تبني الابتكار واعتماد نهج جديدة للممارسة القانونية. إنه ينطوي على استكشاف ودمج التطورات التكنولوجية، والاستفادة من تحليلات البيانات، وإعادة تخيل نماذج تقديم الخدمات القانونية لتلبية الاحتياجات المتطورة للعملاء والمجتمع[٣٠] .

٦- ينطوي الاستشراف على مفهوم الاستكشاف والتوقع للتطورات والاتجاهات والتحديات المستقبلية في مهنة المحاماة والنظم القانونية والمشهد القانوني الأوسع. يحلل الاستشراف القانوني تأثير التقنيات الناشئة والتحولات الاجتماعية والاتجاهات العالمية على القانون والممارسة القانونية والنظم القانونية. يهدف إلى إعداد المهنيين القانونيين وصانعي السياسات وأصحاب المصلحة بشكل استباقي للمستقبل من خلال تحديد الفرص والمخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات وأطر لمعالجتها.

٧- التركيز على التعاون والدراسات متعددة التخصصات، يدرك المستقبليون القانونيون أنه لا يمكن فهم القانون بمعزل عن كامل المجال المعرفي المعاصر، وأنه يجب دراسته في سياق الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع نطاقا، ومن خلال العمل مع خبراء من مجالات أخرى ، يأمل المستقبليون القانونيون في تطوير حلول أكثر شمولية وفعالية للتحديات القانونية .

٨- التقييم الاخلاقي ، يؤكد مفهوم الاستشراف القانوني أيضا على أهمية الاعتبارات الأخلاقية في الممارسة القانونية ، مع إستمرار التقنيات والاتجاهات الاجتماعية الجديدة في تشكيل المشهد القانوني ، وأهمية ضمان أن ترتكز الممارسة القانونية على مبادئ العدالة والإنصاف وحقوق الإنسان [٣١] .

بشكل عام ، تمثل المستقبلية القانونية نهجا مبتكرا واستشرافيا لممارسة القانون . من خلال تبني التقنيات الناشئة والنهج متعددة التخصصات والاعتبارات الأخلاقية ، يأمل المستقبليون القانونيون في إنشاء نظام قانوني أكثر استجابة وفعالية وإنصافا [٣٢].

سابعًا :- ما لا يدخل في إطار الاستشراف القانوني

الاستشراف القانوني وهو مجال تطلعي يركز بشكل خاص على تقاطع القانون والسيناريوهات المستقبلية والتكنولوجيات الناشئة والتغيرات الاجتماعية. وينطوي على توقع ومعالجة التحديات والآثار القانونية التي قد تنشأ عن هذه التطورات. لذلك، فإن أي شيء لا يقع ضمن هذا النطاق لن يعد إستشرافاً قانونيا. وفيما يلي بعض الأمثلة:

١- النظرية القانونية التقليديةtraditional legal theories : يختلف الاستشراف القانوني عن النظرية القانونية التقليدية، التي تركز في المقام الأول على تفسير وتطبيق القوانين والمبادئ القانونية القائمة. وفي حين أن النظرية القانونية التقليدية مهمة في فهم الأطر القانونية الحالية،

إلا أنها لا تعالج المخاوف والتحديات الموجهة نحو المستقبل التي تسعى المستقبلية القانونية إلى استكشافها.

٢- التاريخ القانونيhistory of law : الاستشراف القانوني يهتم بتأثير التطورات المستقبلية على المشهد القانوني . في المقابل ، يدرس التاريخ القانوني تطور القانون بمرور الوقت والسياق التاريخي الذي ظهرت فيه المبادئ والمؤسسات القانونية. وفي حين أن التاريخ القانوني يوفر رؤى قيمة حول تطوير النظم القانونية ، فإنه لا يعالج السيناريوهات المستقبلية بشكل مباشر.

٣- الفلسفة القانونية philosophy of law: تتعمق الفلسفة القانونية في الأسئلة الأساسية حول طبيعة القانون وأسسه الأخلاقية وعلاقته بالأخلاق والعدالة . وفي حين أن الفلسفة القانونية قد تتطرق إلى جوانب التطورات القانونية المستقبلية ، فإن تركيزها الأساسي ينصب على التحليل المفاهيمي والمعياري بدلا من الآثار العملية للتكنولوجيات الناشئة والتغيرات المجتمعية.

٤- علم الاجتماع القانوني Legal Sociology: يدرس علم الاجتماع القانوني كيفية تفاعل القانون والنظم القانونية مع المجتمع وتشكيل السلوك والهياكل الاجتماعية. يحلل العلاقة بين القانون والمجتمع، بما في ذلك المعايير الاجتماعية وديناميات السلطة وتأثير المؤسسات القانونية. في حين أن علم الاجتماع القانوني قد ينظر في تأثير التكنولوجيا والاتجاهات المستقبلية، إلا أنه لا يتخصص في التنبؤ بالأطر القانونية المستقبلية أو إنشائها.

٥- الدراسات قصيرة الامد بشأن التغيرات المتوقعة في مجال القانون والمهن القانونية استناداً الى قراءة للتاريخ القانوني القريب وفقًا لتصور يرد التغييرات القانونية الى اصل قانوني تاريخي وينكر أهمية العوامل التي تخرج عن ذلك السياق .

٦- الدراسات الفنية المحضه التي تنبئ بحتمية الاصلاح القانوني دون ان تقدم تصوراً عن الوضع بدون حصول ذلك الاصلاح ، ووسائل تحقيقه .

٧- تقديم قائمة بسيناريوهات متعددة للتغير القانوني بدون أن يتضمن ذلك أدلة تدعم أفضلية أحد تلك الاتجاهات على الآخر .

إن نطاق هذه الدراسات رغم انها تتعلق بالقانون ، هو في إنها تصف ماضي القانون أو حاضره وليس ماسيكون عليه المستقبل عمومًا [٣٣] .

المطلب الثاني/ مفهوم الاستشراف في القانون الجنائي

عندما يتعلق الامر بظاهرة اجتماعية تتغير ببطء مثل القانون ، وظاهرة سريعة التغير مثل الجريمة ، فإن التوقع يجب ان يشمل مدة زمنية طويلة ، وللتوقع في بنية التنظيم الجنائي دلالة محددة تتمثل في إمتلاك المشرع لإمكانية تصور اتجاهات الأنماط الاجرامية في المجتمع فضلاً عن درجة تأثيرها المستقبلية ولا يكفي مجرد توفر إمكانية التوقع (وهي متوفرة في عصرنا هذا) انما يجب أن يملك المشرع إرادة استخدامها بجرأة في استباق حركة تلك الاتجاهات من خلال الملاحظة العلمية الدقيقة لما قد تؤول اليه حوادث منفردة او ظواهر إنحرافية لا تكون بمستوى الخطورة التي تستدعي التدخل الجنائي بحسب المعايير التقليدية التي تحكم ذلك التدخل .

يستكشف القانون الجنائي المستقبلي ، أو كما يعرف أيضًا بأنه القانون الجنائي الموجه نحو المستقبل، التحديات والآثار المحتملة التي قد تترتب على التكنولوجيات الناشئة والتطورات المجتمعية على القانون الجنائي ونظام العدالة الجنائية. لإنه ينطوي على توقع ومعالجة القضايا القانونية المتعلقة بالجريمة والعقاب وفرض القانون الجنائي في عالم سريع التغير.

يشير مفهوم الاستشراف الجنائي ، إلى استكشاف وتوقع التحديات والتطورات المستقبلية في مجال القانون الجنائي. إنه ينطوي على دراسة كيفية تأثير التقنيات الناشئة والتغيرات المجتمعية والسيناريوهات المستقبلية الأخرى على طبيعة الجرائم والتحقيقات الجنائية والأطر القانونية ونظام العدالة الجنائية ككل.

يتجاوز الاستشراف الجنائي تحليل القانون الجنائي الحالي ويوسع تركيزه ليشمل القضايا القانونية المحتملة التي قد تنشأ في المستقبل . كما يسعى إلى تحديد ومعالجة الأشكال الجديدة من النشاط الإجرامي، والتغيرات في السلوك الإجرامي ، وتكييف النظم القانونية للاستجابة بفعالية لهذه التطورات.

أولًا: مجالات الاستشراف الجنائي

تشمل بعض الجوانب الرئيسية للاستشراف الجنائي ما يلي :-

١- التقدم التكنولوجي technological advancements : يدرس الاستشراف الجنائي في كيفية تأثير التقدم التكنولوجي ، مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتكنولوجيا الحيوية وتقنيات المراقبة ، على الأنشطة الإجرامية وتقنيات التحقيق وإقامة العدل[٣٤].

٢- الجريمة السيبرانية والجرائم الرقمية cybercrimes and digital crimes : مع استمرار تقدم التكنولوجيا ، يبحث الاستشراف الجنائي في تفاصيل المشهد المتطور للجريمة السيبرانية والجرائم الرقمية وتحديات التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها . كما يستكشف الأطر القانونية لمكافحة التهديدات السيبرانية ، وحماية الأصول الرقمية، وضمان الخصوصية والأمن في المجال الرقمي.

٣- الذكاء الاصطناعي والأتمتة. AI :and Automation: نظرا لأن الذكاء الاصطناعي والأتمتة يلعبان دورا أكبر في مختلف جوانب المجتمع، فإن الاستشراف الجنائي يحلل التأثير المحتمل على المسؤولية الجنائية والمساءلة وتوزيع المسؤولية عندما تنطوي الجرائم على أنظمة مستقلة أو خوارزميات الذكاء الاصطناعي(٣٥).

٤- التغيرات الاجتماعية والثقافية Social and Cultural Changes : يأخذ الاستشراف الجنائي في الاعتبار أيضا التحولات المجتمعية والثقافية societal and cultural shifts في إطارها الأوسع التي قد تؤثر على السلوك الإجرامي .حيث يقوم بتحليل المعايير والمواقف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي يمكن أن تشكل أنواع الجرائم المرتكبة والدوافع الكامنة وراءها والاستجابات الجنائية المناسبة(٣٦) .

ولهذا السبب يعد فهم وتحليل التحولات المجتمعية والثقافية أمرا بالغ الأهمية لفهم الديناميات والاتجاهات التي تشكل التفاعلات والمؤسسات البشرية(٣٧) .

٥- التكيف السياسي والقانوني : يسهم الاستشراف الجنائي في استكشاف واقتراح حلول وسياسات قانونية مبتكرة لمواجهة التحديات الإجرامية الناشئة. قد يشمل ذلك تطوير تشريعات جديدة، وإصلاحات للقوانين القائمة، وإنشاء أطر توازن بين الحاجة إلى الأمن والعدالة والحقوق والحريات الفردية.

٦- البيانات الوراثية والبيومترية Genetic and Biometric Data : يثير استخدام البيانات الجينية والبيومترية في التحقيقات الجنائية، مثل تحديد الحمض النووي وتحديد الهوية البيومترية، أسئلة قانونية تتعلق بالخصوصية والموافقة ومقبولية هذه الأدلة. يعالج القانون الجنائي المستقبلي هذه القضايا ويطور أطرا قانونية لتنظيم جمع هذه البيانات وتخزينها واستخدامها.

٧-المراقبة والخصوصية Surveillance and Privacy : مع تقدم تقنيات المراقبة، مثل التعرف على الوجه والطائرات بدون طيار وأنظمة المراقبة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، يستكشف القانون الجنائي المستقبلي التوتر بين احتياجات إنفاذ القانون وحقوق الخصوصية الفردية. يدرس الآثار القانونية والأخلاقية لزيادة المراقبة في منع الجريمة والتحقيق فيها.

٨- التكنولوجيا وتحليلات البيانات: إن دمج التكنولوجيا وتحليلات البيانات لديه القدرة على إحداث ثورة في مختلف جوانب نظام العدالة الجنائية. يتم استكشاف خوارزميات الشرطة التنبؤية وأنظمة تحديد الهوية البيومترية وتقنيات الطب الشرعي المتقدمة لتعزيز منع الجريمة والتحقيق وتحليل الأدلة. ومع ذلك، هناك أيضا مخاوف بشأن الخصوصية والتحيز والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا في نظام العدالة.

٩- إصلاح العدالة الجنائية : هناك جهود مستمرة لإصلاح العدالة الجنائية، مع التركيز على الحد من العقوبات السالبة للحرية ، ومعالجة التفاوتات العرقية والاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز نهج إعادة التأهيل والعدالة التصالحية. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لمراجعة المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام، وتوسيع برامج التحويل، وتعزيز دعم إعادة إدماج المجرمين في المجتمع.

١٠- تسوية المنازعات بالوسائل البديلة للعقوبة : قد تلعب الآليات البديلة لتسوية المنازعات، مثل العدالة التصالحية والبرامج المجتمعية ، دورا أكبر في حل النزاعات ومعالجة أنواع معينة من الجرائم. تركز هذه النهج على الشفاء والمصالحة بدلا من التدابير العقابية التقليدية. حيث ينشأ من الجمع بين القانون الجنائي والاستشراف تطوير مناهج جديدة للعقاب وإعادة التأهيل ، بدلًا عن العقوبات السالبة للحرية ، التي لم تحقق النجاح المطلوب في توفير الحماية للحقوق الجنائية ، حيث يتم البحث واستكشاف أدوات جنائية مبتكرة لحسم الدعاوى الجنائية بعيدًا عن مفهوم الإيلام المقصود في الحماية الجنائية وقريبًا من مفهوم التنظيم الجنائي ، مثل العدالة التصالحية ، أو برامج إعادة التأهيل المجتمعية ، التي تركز على معالجة الأسباب الجذرية للسلوك الإجرامي ومساعدة الجناة على إعادة الاندماج في المجتمع .

١١-الصحة العقلية وتعاطي المخدرات : يعترف نظام العدالة الجنائية بشكل متزايد بأهمية معالجة قضايا الصحة العقلية وتعاطي المخدرات. تبذل الجهود لتحويل الأفراد الذين يعانون من حالات الصحة العقلية أو مشاكل تعاطي المخدرات إلى برامج علاجية متخصصة بدلا من السجن.

١٢- التركيز على إعادة التأهيل وإعادة الدمج الاجتماعي : قد يشهد مستقبل نظام العدالة الجنائية تركيزا أكبر على إعادة التأهيل وإعادة الدمج الناجح إلى المجتمع للأفراد الذين قضوا عقوباتهم. يمكن للبرامج التي تركز على التعليم والتدريب المهني وشبكات الدعم أن تساعد في الحد من معدلات العودة إلى الإجرام وتعزيز الاندماج الناجح.

١٣-التعاون الدولي والجرائم عبر الوطنية: مع تزايد عولمة الجريمة، قد ينطوي مستقبل نظام العدالة الجنائية على تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين للتصدي للجرائم العابرة للحدود الوطنية مثل الجريمة السيبرانية والإرهاب والاتجار بالبشر. سيصبح التعاون بين وكالات إنفاذ القانون وتبادل المعلومات الاستخباراتية والموارد أمرا بالغ الأهمية بشكل متزايد.

١٤- استخدام التكنولوجيا لمنع الجريمة والتحقيق فيها ، نذكر على سبيل المثال ، إستخدام وكالات إنفاذ القانون تقنيات المراقبة المتقدمة ، مثل الطائرات بدون طيار أو برامج التعرف على الوجه[٣٨] ، لمراقبة النشاط الإجرامي وتتبعه، بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام التحليلات التنبؤية والذكاء الاصطناعي لتحديد أنماط واتجاهات السلوك الإجرامي، مما يسمح لوكالات إنفاذ القانون بمنع الجرائم بشكل استباقي قبل حدوثها[٣٩] .

١٥- تطوير تقنيات جديدة تتناسب والطبيعة المتغيرة للسلوك الإجرامي مثل إستخدام التحليلات التنبؤية وخوارزميات التعلم الآلي العميق (Deep learning algorithms) لتحديد الأفراد الذين قد يكونون عرضة لخطر ارتكاب الجرائم قبل حدوثها ، إن تكييف النظم القانونية لمواجهة التحديات الجديدة ، تطرح تحديات قانونية وتثير أسئلة أخلاقية وقانونية مهمة وجديدة تتمثل في تحديد الكيفيات القانونية التي تضمن أن يكون استخدام هذه التقنيات أخلاقيا وعادلا ويحترم الحقوق الفردية والخصوصية [٤٠] .

١٦- إصدار الأحكام باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي intelligent judgments: يساعد الاستشراف أيضا في تحسين النزاهة ، والدقة ، والسرعة في إصدار الأحكام الجنائية . وهي متطلبات جوهرية لنجاح النظام الجنائي ، من خلال إستخدام التحليلات التنبؤية وخوارزميات التعلم الآلي ،كما يمكن لنظم العدالة الجنائية تقييم خطر العودة إلى الإجرام لدى المجرمين ، أو تقدير الخطورة الاجرامية في حالات الخطورة الاجتماعية ، وتكييف الأحكام لتلبية متطلبات التفريد القضائي والعقابي . يمكن أن يساعد هذا النهج فـــي تقليل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للسجن مع ضمان الحماية الجنائية العامة .

إن مفهوم الاستشراف الجنائي هو مجال متعدد التخصصات multiple– discipline يضمها مجال معرفي تكاملي (integrated paradigm)، يستمد الرؤى من مجالات مثل التكنولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والقانون . من خلال دراسة الاتجاهات المستقبلية والمخاطر والفرص المحتملة، يهدف الاستشراف الجنائي إلى توجيه صانعي السياسات والمهنيين القانونيين ووكالات إنفاذ القانون في التحضير للطبيعة المتطورة للجريمة والاستجابة لها بفعالية.

ثانيًا : مجال التوقع في الاستشراف الجنائي

إن مستقبل نظام العدالة الجنائية هو موضوع للمناقشة المستمرة والتكهنات مع تطور المجتمعات، وظهور تكنولوجيات جديدة، والمواقف المجتمعية تجاه الجريمة وتغيير العقوبة.

يمثل الاستشراف الجنائي تطبيقًا لمنهج الاستشراف العلمي في مجالات هذا القانون المختلفة، وتخصيصًا له في مجال القانون الجنائي ، إنه استخدام مباشر للمنهج العلمي في الكشف عن حركة ظاهرة الجريمة ، وفي تطوير وسائل مكافحتها .

إن القانون الجنائي مجال يتطور باستمرار، حيث تؤدي التقنيات الجديدة والمعايير الاجتماعية والظروف الاقتصادية إلى سلوكيات إجرامية جديدة وأساليب جديدة للتحقيق والمقاضاة والعقاب . يوفر الاستشراف منظورًا مهمًا يساعد المختصين على توقع هذه التغييرات علميًا والاستجابة لها في وقت مبكر، وتطوير مناهج مبتكرة للقانون الجنائي ، موضوعيًا واجرائيا ، أكثر ملاءمة لعالم سريع التغير.

يتضح مما سبق إن هناك مجالًا مشتركًا جديدًا للتفاعل في طور التحقق بين القانون الجنائي وبين العلوم الطبيعية والإنسانية ، يتجاوز كل ماتحقق سابقًا ، يتمثل في السعي نحو الابتكار والتكيف الايجابي مع متطلبات تنظيم الأمن الاجتماعي ، وتعزيز القدرة على التحكم في البيئة من خلال التفكير علميًا في الاحتمالات التي يتضمنها المستقبل ، وهو مايعد جانبًا أساسيًا في الممارسة العلمية الحداثوية ، وعندها سيكون الاستشراف العلمي الطريق المباشر الذي يدمج الناتج العلمي في القانون الجنائي ، من خلال مفهوم الاستشراف الجنائي .

مجال التوقع في اطار التنظيم الجنائي يتجسد في فكرة الخطر الاجتماعي وليس الضرر، والتوقف عن إنتظار تحول التهديد بالفعل الى فعل ، فضلاً عن التعامل بجدية أكبر مع جرائم الخطر على مستوى التجريم والجزاء. بعيداً عن مفهوم النتيجة الجرمية التقليدي ، وصعوبات الاثبات والتسامح مع الحالات الخطرة بذريعة ضمانات المتهم وحقوق الانسان وكأن الطرف الاخر في معادلة الشرعية الجنائية وهو المجتمع لا يتكون من افراد لهم الحق في الامن والحماية والاستقرار النفسي والمادي .

ان للتوقع اهمية كبرى في تقليل حالات اللجوء الى الجزاءات الجنائية المكلفة مادياً وبشرياً وقبل ذلك تقليل كلفة الجريمة الكلية اقتصادياً واجتماعياً عندما يتم التعامل مع الحالات الخطرة وهي في بدايتها .

ان توقع الأخطار الاجتماعية لا يقل إن لم يتفوق في الاهمية على تجريم الضرر ، ويرتبط بذلك بديهياً ضم أكبر قدر ممكن من واجبات الحيطة والحذر ذات المصدر الاجتماعي الى القانون وبصرف النظر عن درجة خطورتها الآنية .

يتضح مما سبق إن مستقبل أنظمة العدالة الجنائية سيتحدد ، كما هو الحال دائمًا ، من خلال ثلاثة عوامل وهي ١- التقنيات الجديدة ٢- التحديات الإجرامية الناشئة ٣- الأطر القانونية المبتكرة ، والاستشراف الجنائي هو عقدة الوصل بينها . لذلك يحتاج المختصين في القانون الجنائي وصانعو السياسات الاجتماعية والقانونية الى مواكبة هذا التغير الطبيعي والتغيير المقصود في البيئة الاجتماعية واستخدام التفكير المستقبلي استعدادًا لتحديات المستقبل . ومن المرجح أن يصبح الارتباط بين القانون الجنائي والاستشراف أكثر أهمية في تشكيل اتجاه ومضمون أنظمة العدالة الجنائية المحلية والدولية .

يتطلب الاستشراف الجنائي بين القانون الجنائي وبين المستقبل للتوصل الى (توقع علمي) بشأن اتجاهات التغيير في مجال القانون. يتعلق الاستشراف القانوني بالقانون والمستقبل معاً فهو ليس دراسة قانونية فنية بل قانونية علمية تسعى لفهم اتجاهات حركة الظاهرة القانونية في سياقها السببي الكامل (وتؤسس) الدراسة الاستشرافية للسياسة القانونية او الجنائية لأنها (تحتم) على المختص في السياسة قدر كبير من الجهد الذي كان سيبذل في معالجة المتغيرات التي تؤثر في ظاهرة القانون.

يشمل الاستشراف القانوني ثلاثة مجالات تتعلق جميعها بالمستقبل وهي مستقبل القانون ، والمهن القانونية ، والتعليم القانوني . وصولاً الى صياغة قوانين لا تكون مجرد رد فعل وإنما قوة تساهم في مستقبل افضل . حيث لم يعد التفكير الاستشرافي مجرد خيار يعتمد الرغبة من عدمها بقدر ما هو ضرورة ملحة لمنع تحول الانظمة القانونية الى ادوات للسياسات الظالمة .

ولعل العراق بحسب العقود الطويلة من الاضطرابات والأنظمة التي تعاقبت على إختطافه سياسيًا واجتماعيًا يمثل إنموذجا مثالياً لاستيعاب اثر كل صور التغير والتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على النظام القانوني بحيث يفتح مجالاً واسعاً في البحث في مجال الاستشراف القانوني[٤١] .

حيث لم يعد التشريع والتنظيم القانوني يسمح بالتجارب العشوائية او النقل الحرفي للتجارب القانونية العالمية او محاولة أدلجة القانون فكرياً او سياسياً . وتاريخ التجربة القانونية العراقية هو مثال على ذلك كما هو حال نتائجها التي نعيشها واقعاً بكافة تفاصيلها .

إننا نعتقد بأهمية الموائمة القانونية الاجتماعية (socio– legal tuning) وهي مستوى متقدم من التكيف القانوني مع الحاجات الاجتماعية ودرجة تحضر المجتمع ووعي أفراده . فلا يكون المشرع معذوراً اذا تطابق مدى الرؤية لديه مع مداها لدى الشخص العادي ، لأن لمشرع ليس شخصاً عادياً ولا يجب أن يكون كذلك ، انهُ (شخص) يفترض أن يكون شديد الحرص ، ومهني ، ومتخصص ، واعٍ ، وحكيم ، يسأل عن النتائج المتوقعة وغير المتوقعة من قبل الشخص العادي ، وحتى الشخص المتخصص جزئيًا ، تخصص المشرع من نوع مميز ، حيث تتكامل وتتفاعل في بنيته المعرفية كل العلوم الطبيعية والإنسانية ، استيعابًا ، وتقييمًا علي الأقل ، وبغير ذلك لا يستحق وصف الحكمة الذي يرافق العمل التشريعي .

إن حكمة التشريع لا تتحقق في معالجة أثار الجريمة بعد أن تحصل بل هي في كفاية منعها أو منع بوادرها قبل ان تتحول الى واقع يجب التعايش معهُ . وقد تتضمن النصوص والتطبيقات القضائية لمحات عن هذا المعنى وهذا امر طبيعي . ولكن ذلك ليس كافياً ما لم يتم (تنظيم) organizing ممارسة التوقع بإعتباره جزءاً أصيلا من التنظيم الجنائي . وأن يتحول القانون من مجرد قوة منفعلة Reactive force الى قوة فاعلة active force تساهم في تشكيل مستقبل افضل .

ثالثا:– مناهج الاستشراف الجنائي [٤٢]

أ – المنهجية في القانون الجنائي. Methodology of criminal law : تشير المنهجية في القانون الجنائي إلى النهج المستخدم لدراسة وتحليل وتفسير وتطبيق المبادئ والمذاهب والقواعد التي تحكم الجرائم ونظام العدالة الجنائية. إنه ينطوي على مزيج من البحث القانوني والتفسير القانوني وتحليل الحالات والاستدلال لفهم القانون وتطبيقه بفعالية. وفي حين أن المنهجيات قد تختلف اعتمادا على الولاية القضائية وأهداف البحث المحددة، فإن العناصر التالية تشارك عادة في منهجية القانون الجنائي :

١–البحوث القانونية Legal Research : إجراء بحث شامل لتحديد وتحليل الأحكام القانونية ذات الصلة والسوابق القضائية والمذاهب القانونية والمبادئ القانونية المطبقة على القضية أو الجريمة المحددة التي يتم فحصها. يتضمن ذلك استشارة المصادر القانونية الأولية مثل القوانين واللوائح وقرارات المحاكم، بالإضافة إلى المصادر الثانوية مثل الكتب القانونية والتعليقات والمقالات العلمية.

٢- التفسير القانوني Statutory Interpretation : تفسير وتحليل القوانين الجنائية لتحديد معنى ونطاق جرائم محددة والعناصر المطلوبة لإنشائها. يتضمن ذلك تطبيق المبادئ الراسخة للتفسير القانوني، مثل التحليل النصي والنية التشريعية والنهج السياقي، لفهم اللغة التشريعية وتفسيرها.

٣- تحليل القضايا Cases Analysis : دراسة قرارات المحاكم ذات الصلة وسوابق القضايا لفهم تطبيق مبادئ القانون الجنائي في سيناريوهات واقعية محددة. يتضمن ذلك تحليل الحقائق والقضايا القانونية والاستدلال والمبادئ المنصوص عليها في أحكام المحاكم السابقة لتفسير القانون الجنائي وتطبيقه.

٤- الاستدلال القانوني Legal Reasoning : تطبيق التفكير الاستنتاجي والاستقرائي لتحليل المبادئ القانونية والقوانين والسوابق القضائية من أجل تطوير الحجج القانونية وتحديد القضايا القانونية والتوصل إلى استنتاجات. ويتضمن المنطق القانوني التحليل المنطقي والاستدلال التناظري والتمييز بين السوابق وتطبيق المذاهب والمبادئ القانونية على الحقائق والظروف المحددة للوقائع الجنائية.

٥- التحليل المقارن Comparative Analysis : إجراء تحليل مقارن للقوانين الجنائية والنظم القانونية عبر الولايات القضائية المختلفة لفهم الاختلافات والتشابهات وأفضل الممارسات. يمكن أن يوفر التحليل المقارن رؤى حول النهج البديلة للقانون الجنائي والضمانات الإجرائية وتأثير النظم القانونية المختلفة على نتائج العدالة الجنائية .

٦- اعتبارات السياسة العامة Policy Considerations : تقييم الآثار المترتبة على السياسة العامة والتأثير المجتمعي لمختلف تفسيرات القانون الجنائي وتطبيقاته. يتضمن ذلك النظر في عوامل مثل أهداف القانون الجنائي والردع والتناسب والحقوق الفردية والمصلحة العامة لصناعة التحليلات القانونية والقرارات ذات الصلة .

ب -المنهجية في الاستشراف الجنائي

إن منهجية الاستشراف الجنائي هي ذاتها المتبعة في الاستشراف عمومًا ، وفي الدراسات المستقبلية المنبثقة عنها ، مع ملاحظة خصوصية موضوع الدراسة والاستشراف قدر تعلق الأمر بموضوع التوقع العلمي وهو(الجريمة) وعلاقتها المتبادلة مع النظام القانوني الجنائي بشقيه الموضوعي والإجرائي ، والمؤسسات القانونية ذات الصلة .

كمجال ناشئ، ليس لدى الاستشراف الجنائي بعد منهجية راسخة. ومع ذلك، فإن استكشاف القانون الجنائي الموجه نحو المستقبل والمفاهيم ذات الصلة به ينطوي عادة على نهج متعدد التخصصات يجمع بين عناصر من مختلف المجالات، مثل القانون والتكنولوجيا وعلم الاجتماع وعلم الجريمة وتحليل السياسات.

وعلى نحو عام تتضمن التقنيات المستخدمة في الاستشراف ، المسح ، وتحليل التوجهات ومراقبتها ، ووصف سيناريوهات للوقائع المستقبلية ، والوصف الفكري . وفيما يلي بعض المكونات والاعتبارات الرئيسية التي يسترشد بها في منهجية الاستشراف الجنائي :-

١- تقييم التكنولوجيا tTechnology Assessmen : دراسة التكنولوجيات الناشئة وتأثيرها المحتمل على النشاط الإجرامي وإنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية. يتضمن ذلك فهم القدرات والمخاطر والآثار الأخلاقية للتكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي والقياسات الحيوية وأنظمة المراقبة وأدوات الاتصال الرقمي.

٢- تخطيط السيناريوهات Scenario Planning : تطوير السيناريوهات المستقبلية وإجراء تحليل السيناريوهات لتوقع الاتجاهات والتحديات والفرص الإجرامية المحتملة. يتضمن ذلك النظر في مجموعة من العقود الآجلة المحتملة واستكشاف آثارها على القانون الجنائي والسلوك الإجرامي واستراتيجيات إنفاذ القانون[٤٣] .

٣- مسح الأفق. Horizon Scanning : رصد وتحليل الاتجاهات الناشئة والتغيرات الاجتماعية والتقدم التكنولوجي لتحديد مجالات الاهتمام المحتملة أو الثغرات القانونية التي قد تنشأ في المستقبل. يتضمن ذلك مواكبة الأبحاث والتقارير ورؤى الخبراء ذات الصلة في مجالات مثل التكنولوجيا وعلم الجريمة وعلم الاجتماع والسياسة[٤٤] .

٤- مشاركة أصحاب المصلحة. Stakeholder Engagement : التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المهنيين القانونيين ووكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات والأكاديميين وخبراء التكنولوجيا. يسهل هذا التعاون تبادل المعرفة والخبرة ووجهات النظر لإبلاغ تطوير استراتيجيات القانون الجنائي الموجهة نحو المستقبل[٤٥] .

٥- تحليل السياسات. Policy Analysis : تقييم الأطر القانونية والسياسات واللوائح القائمة لتحديد مدى ملاءمتها وقابليتها للتكيف في مواجهة التحديات الجنائية المستقبلية. يتضمن ذلك تقييم فعالية النهج الحالية وكفاءتها وإنصافها واقتراح توصيات سياسية أو إصلاحات قانونية لتلبية الاحتياجات المستقبلية [٤٦] .

ويلاحظ الامكانيات التي توفرها هذه الوسائل للقائمين على رسم السياسات الاجتماعية والقانونية فضلاً عن السياسات الجنائية . إذ يوفر ذلك بيانات لا غنى عنها تدفع بالقانون الى مرتبة العلم الحقيقي وتخلصه من الشوائب السياسية ، والايديولوجية ، والاجتماعية ، التي لطالما جردت النسق القانوني من خصائصه الموضوعية ، ويمكن تصور أهمية تلك البيانات في مجالات تحليل توجهات الظواهر الإجرامية في المستقبل استناداً الى مؤشراتها الحالية ، ومراقبة التوجهات الحالية لتصميم قوانين تأخذ في اعتبارها تلك التوجهات ، وهو أمر شديد الأهمية في الجرائم عند مستوى الظاهرة [٤٧] مثل الارهاب والفساد المنظم وغير المنظم ، والفساد الكبير ، وإنحراف الأحداث ، وإلانتحار ، ذلك إن تعريف شروط الواقع يحدد خصائص المستقبل .

ونظرا للطبيعة الوليدة للمستقبلية الإجرامية، من المهم ملاحظة أن منهجية المستقبل الإجرامي لا تزال تتطور، وقد يستخدم مختلف الممارسين أو الباحثين مناهج مختلفة اعتمادا على أهدافهم وخبراتهم المحددة. ولهذا السبب تعد البحوث متعددة التخصصات ودراسات الحالة وتحليل السيناريوهات ومشاورات الخبراء هي استراتيجيات شائعة تستخدم في هذا المجال.

المطلب الثاني/ الاستشراف والتنظيم الجنائي الرياضي

أولًا : الاستشراف والتنظيم الجنائي

إن التنظيم الجنائي[٤٨] المسبوق بالاستشراف الجنائي هو شرط الاستدامة في القانون الجنائي، ويشتمل مفهوم التنظيم الجنائي بالمعنى السابق على عنصرين هما :-

١- التوقع من خلال الاستشراف القانوني anticipation by legal futurism

٢- والحماية في الوقت الفعلي real time protection

ويترتب على استيفاء شروط هذين العنصرين تحقيق القانون قدرًا أكبر من التحكم (control) في الاوضاع والظواهر الاجتماعية .

والسبب في هذا الارتباط بين العنصرين يتمثل في التغيرات التي يشهدها عصرنا الحالي التي تمارس ضغطًا مستمراً على النظام القانوني على المستويين المحلي والعالمي بل انها تعمل على إعادة صياغة فكرة القانون ذاتها .

وذلك يضع القانون امام نوعين من التحديات هما: تحديات الملائمة مع التغيير الحاصل وتحدي الاستعداد للتغيير القادم وباختصار (تحديات الحاضر والمستقبل) .

حيث يجب على القانون الاستجابة وبفاعلية لمتطلبات التنظيم القانوني الحالية والقادمة في جوانب أساسية على مستويي المفاهيم والمعالجات، ويشمل ذلك مفاهيم إدارة العدالة (administration of justices) والدولة، والسلطة، والاقتصاد، والاسرة، والبيئة، والصحة ، والاتصالات، والفساد، والسلام المحلي والعالمي، والدين ، وعلوم الاعصاب التي تطرح فهماً جديداً لمحددات الادراك والاختيار وما يرتبط بهما من اهلية ومسؤولية قانونية وجنائية ، والتقنيات المستحدثة، والعولمة (glopalization) التي بدأت في الدفع نحو عالمية القانون (universality of law).

إنها حاجات اساسية تشهد تغييراً وتطوراً مستمراً في نطاقها ودلالاتها ويبدوا اننا نشهد عصراً جديداً يتطلب قانوناً جديداً يتخلص ببطء ولكن بثبات من قيود المفاهيم والمقاربات التقليدية الفكرية والأيديولوجية التي تنتمي لعصر اخر له ظروفه المختلفة تماماً عن ظروف الحاضر.

لقد اصبح امراً ملحاً أن يكون هناك (تغيير) بدلًا من مجرد(التغير) في دور القانون (50.) تغير قانوني يوازي تغير الواقع ، وتغييراً اجتماعيًا يكون القانون أحد أدواته . لقد بدأ الانتقال من قانون الاستجابة الى قانون الفعل ومن قانون يتكيف الى قانون يتطور ، ومن قانون تملكه السلطة الى قانون يملك السلطة ، سلطة تستمد قوتها من قوة الحقائق العلمية ، وحقيقة متطلبات إشباع الحاجات الاجتماعية ، وليس الرغبات الاجتماعية أو المتطلبات (الخاصة) التي تعرّف ذاتها بأنها (عامة) كما هو الحال الان في وضع سيادة الايديولوجيات على الانظمة القانونية.

ويبدوا ان الوضع يسير نحو مفهوم في الاستدامة القانونية (legal sustainability) يواكب مفهوم الإستدامة في المجالات الاخرى ، حيث لا إستدامة حقيقية في أي مجال تكون ممكنة بدون أن تقترن باستدامة قانونية تكون جوهر التنظيم الاجتماعي في صورته المعاصرة تتخلص فيها المجتمعات من دورات الإنتكاس المتكررة التي تعود بها الى نقطة البداية أو أقل منها في كثير من الحالات ، ان قطع تكرار دورات الانتكاس هذه يتطلب وعياً تشريعياً إستشرافيا لا يستجيب لما هو حاضر فقط بل يستجيب لما هو حاضر وهو يدرك أثر تلك الاستجابة على المستقبل ، ويعي مخاطر الخلل والتخلف القانوني في صورته الشاملة .

القانون ليس مجرد مجموعة قواعد معيارية ، بل هو مجموعة قواعد معيارية هي جزء من نظام له غاية واضحة ، تماماً كما ان المجتمع ليس مجرد المجموع من الافراد الذين يتكون منهم، القانون نسق يصدر عن منهج ، وفكرة ترتبط بأخرى ، هذا هو القانون كما يجب أن يكون ، وكما يتوجب ان يفهم .

إن معايير القانون لا تكون قانونية حقاً الا اذا كانت تعبيراً عن نسق القانون . والمؤسسات لا تكون قانونية الا اذا كان جوهرها تعبيراً عن التنظيم القانوني . والتنظيم القانوني لا يكون تنظيماً بداية قبل أن يكون قانونياً الا اذا استند الى منهج قانوني.

وكما تكون العلوم علوماً بالمنهج الذي يضبط المعرفة اكتساباً، وفحصاً، وتوظيفاً ، هذا المنهج هو العنصر الذي يفتقر القانون اليه في درجة التطور التي هو عليها حاليًا ، فلا يكون بعدها مستحقاً لوصف العلم ولو كان هذا العلم موصوفاً بأنه معياري ، كما يقال دائمًا ، وذلك أدعى لاشتراط المنهج في صناعة المعايير ، حيث لا يكفي أن تصف الشيء بأنه معيار ليكون كذلك فضلاً عن ان يكون معياراً قانونياً.

ثانيًا: الحماية في الوقت الفعلي

إن الوقت الفعلي هو الوقت المناسب للتدخل الجنائي ، هو عندما يتزامن وقت الاجراء مع الحاجة إليه. ومن المؤكد إن وقت الحاجة للتدخل الجنائي لايتحدد كما هو الحال في مفهوم الحماية الجنائية التقليدي بوقت ارتكاب الجريمة وحصول الضرر أو الخطر الجنائي المباشر على الحق المحمي ، لأن هذا التدخل إنما يحصل في وقت متأخر عن الوقت الفعلي لوجود الخطر الجنائي ، وهو وقت الجريمة المعرّفة في النموذج القانوني ، وهو تعريف لايتطابق بالضرورة مع حدود الحماية الجنائية الفعالة او مع وقت وجودها في كل الأحوال .

لهذا السبب يتطلب تعريف الوقت الفعلي للتدخل الجنائي تعريفًا مقابلًا لمعنى الخطر الجنائي بالنسبة لحق معين ، وبالتالي يكون وقت وجود هذا الخطر هو الوقت الفعلي للتدخل الجنائي الذي يستوفي متطلبات التنظيم الجنائي.

ومن الواضح إن الامر يتطلب استشرافًا جنائيا ، كما هو مبين مسبقًا ، لان تعيين شروط الخطر. الجنائي بالنسبة لحق معين لايكون الا في إطار زمني محدد ، وتوقع من مستوى الاستشراف العلمي.

تمثل الحماية في الوقت الفعلي العنصر الثاني في تصورنا من عناصر الاستشراف الجنائي، ونتاجًا مباشرًا للنجاح في المقاربة الاستشرافية . ذلك أن الحماية وإن لم تعد كافية لتعريف وظيفة القانون القانون الجنائي في مرحلته المعاصرة ، الا إنها لاتزال تعد مكونًا أساسيًا في بنية هذه الوظيفة.

ولكنها ليست حماية بأي قدر أو في أي وقت ، لأن مقصود الحماية الجنائية في إطار مفهوم التنظيم الجنائي لايمكن أن يتحقق الا في إطار زمني محدد يجمع بين الحماية وبين الخطر الجنائي الذي يمثل سبب وجود هذه الحماية .

ومن هنا تكون الحماية الجنائية مرتبطة زمنيًا بوقت محدد هو وقت وجود الخطر الفعلي ، والمقصود بوجود الخطر هو غير حصول الجريمة لان هذه الاخيرة هي آخر مرحلة من مراحل تحقق الضرر الجنائي او تكامل شروط الخطر الجنائي عندما لايكون من الممكن تفعيل المعنى الكامل للتنظيم الجنائي إلا جزئيًا من خلال عقاب المتسبب الأخير به وهو المجرم .

ومن الواضح إن مثل هذا التدخل الجنائي لايكون فاعلًا بقدر فاعلية التنظيم الجنائي الذي يتوجه نحو مقدمات الخطر وهي الأوضاع التي تمثل مقدمات الخطر الجنائي الحقيقية والواقعية ، كما هي مبينة في البيانات التي تمت معالجتها استشرافًا.

إن الحماية الجنائية في الوقت الفعلي هي الحماية التي توجد بالتزامن مع وجود مقدمات الخطر الجنائي ، وليست تلك التي تكون لاحقة على وجوده وتحققه فعلًا في صورة الجريمة.

انها معالجة جنائية شاملة تتطابق حدودها مع حدود المعالجات الاجتماعية بالمعنى الواسع ، وليس في ذلك توسيعًا لنطاق القانون الجنائي ووظيفته ، بقدر ماهو تقرير علمي لهذه الحدود .

ويترتب على ذلك إجراء تعديل في مفهوم الجنائية مع ثبات طبيعتها ، تستخدم على مستويين هما :-

١- **الحماية الجنائية اللاحقة على الجريمة :** وهي التي تتعلق بالحقوق التي تعرضت وماتزال للاعتداء او التهديد بالاعتداء . في هذا المستوى من الحماية يكون دور المشرع سلبيًا لانه تحرك فقط بعد أن تبينت حاجة الحق للحماية الجنائية بشكل واضح ، ومثالها الجرائم التي ترتكب بوسائل تقليدية ومباشرة مثل القتل والسرقة والرشوة والاختلاس وغيرها مما هو معروفًا بصفته الجرمية من أنماط السلوك الإجرامي . فلا يحتاج الامر الى متخصصين في القانون او في العلوم الجنائية لتشخيص الحاجة الى الحماية الجنائية.

يمثل هذا المستوى من الحماية الحد والوضع السائد لاغلب قوانين الجزاء لاسباب تتعلق بطبيعة الأنظمة السياسية والقانونية المعاصرة ، والقديمة ، وصعوبة تغيير اتجاهات المشرع والقضاء والفقه الجنائي ، أو بطء استجابة تلك الانظمة لمتغيرات الواقع الاجتماعي .

٢- الحماية الجنائية عند مستوى التنظيم الجنائي

يمثل مفهوم التنظيم الجنائي تطبيقا لعلمي التنظيم والادارة ونتاجًا مباشرًا للتوقع الجنائي المستند الى علم المستقبليات (futuristic) والاستشراف الجنائي وتطبيقاته في مجال القانون الجنائي على مستوى التشريع والقضاء فضلا عن الفقه القانوني والجنائي.

في مفهوم التنظيم الجنائي لايقف دور المشرع عند تشخيص الحقوق التي تحتاج الى الحماية الجنائية (الآن) فقط ولكنه يمتد ليشمل مكافحة وتحييد (neutralising) العوامل الموضوعية المحددة علميًا التي ستفرز في المستقبل أنماطًا جديدة من وسائل الإجرام ، أو تلك التي ستؤدي الى إنتقال جريمة معينة من معدلات الارتكاب العادية الى مستوى الظاهرة.

ويمكن وصف مجال الاستشراف الجنائي الممهدة للتنظيم الجنائي بالآتي:-

١- التعامل مع مظاهر الخطورة الاجتماعية التي لاتدخل ضمن تعريف الانحراف الاجتماعي بقدر ماتكون مظهرا لخلل في مفهوم العدالة الاجتماعية . وهنا يتدخل القانون الجنائي لضمان الحد المقبول من متطلبات الكرامة الانسانية مثل التعليم والسكن والصحة وذلك عن طريق الزام السلطات والافراد باحترام هذه المعايير في كافة المجالات ، ويكون ذلك من خلال إدماج القانون الجنائي ضمن حزمة من الادوات التي تستخدم في الهندسة الاجتماعية مثل التربية والتعليم والاعلام والاسرة والدين .ولا يمثل هذا التدخل تضخمًا لمجال القانون الجنائي بقدر ما هو تقرير واقعي وعلمي لهذا المجال وتعريف موضوعي لوظيفة هذا القانون يستنفذ كل مكنات القانون الجنائي وإمكانيات النظام القانوني البشريه والمادية.

٢. التوقع العلمي للأنماط الإجرامية المحتملة ، ومنع تحققها ،ذلك إن تبلور النمط الاجرامي يكون عندما ينتقل احد مظاهر الانحراف الاجتماعي الى مستوى الجريمة ، وعلى سبيل المثال فأن التطرف الفكري في بدايته هو انحراف اجتماعي ولكن التأخر في تجريم نشر الافكار المتطرفة سيؤدي بالفكرة المتطرفة الى ان تصبح سلوكا متطرفا ، تمييزيا ، عدوانيًا ، ثم اجرامي يتخذ شكل الايذاء او القتل او التخريب ، كما حصل مع الجريمة الارهابية التي لم يتم تنظيم مقدماتها جنائيا في وقت مبكر لانها لم تستشرف علميا وجنائيا في وقت مبكر مما جعل مكافحتها بعد ان تحولت إلى ظاهرة امرا بالغ الصعوبة ، إن دور التنظيم الجنائي في هذه المرحلة هو إعاقة هذا التحول غير المرغوب ، إن صيغة التعامل مع هذه الحالة هي تجريم مقتربات الجريمة ، اي توسيع نطاق الحماية الجنائية لتشمل تشخيص الوضعيات الاجتماعية

الخطرة ، وتجريم أكبر قدر من المواقف الإجرامية التي تنشأ عنها ، وعدم الاكتفاء بتجريم الوقائع الإجرامية التي تتمثل بالجرائم التي حصلت فعلًا.

يتبين مما سبق إن نطاق الحماية في الوقت الفعلي إنما يشمل شروط الحصول للجريمة ، وعندها تكون هذه الشروط موضوعًا للتنظيم الجنائي بالمعنى الذي يشمل الحماية الجنائية بالمعنى التقليدي ولكنه لايقتصر عليها .

إنها حماية تنظيمية ، اذا صح التعبير ، تتناول الوضعيات الإجرامية التي تصدر عنها المواقف الإجرامية ، التي تؤدي الى الوقائع الإجرامية ، في حين يقتصر نطاق الحماية الجنائية التقليدية على المرحلة الأخيرة ، وهي مرحلة تحقق الجريمة ، بينما يشمل التنظيم الجنائي المرحلتين السابقتين وهما الوضعيات الإجرامية والمواقف الإجرامية . وعندها يتحقق التزامن (synchronization) بين نطاق الحماية ونطاق الحاجة الفعلية اليها ،(وهو معنى التنظيم الجنائي)، وهي الحماية التي تكون عندها موصوفة بانها آنية (في الوقت الفعلي) .

المطلب الثالث/ الاستشراف والتنظيم القانوني الرياضي

التنظيم القانوني الرياضي هو صياغة رياضية مجردة لعلاقات السلطة العقلانية ، ووصف العقلانية هو التي يمنح التنظيم القانوني الحديث المشروعية المعرفية epistemological (legitimacy) ، وتفرز بينه وبين الشرعية السياسية المجردة (mere political legality) ، التي تمثل صيغة للهيمنة والقهر الاجتماعي والاقتصادي ، إنها مجرد شرعية ، وليست مشروعية ، لأنها تفتقد الى عنصر الإقناع الذي ينشأ بفعل (إستحقاقها الذاتي) للوجود وممارسة السلطة ، وليس العنف الذي يعتمد وسائل السلطة ، ولإنها فشلت في تفسير وجودها موضوعيًا تلجأ الى العنف المادي والمعنوي لاجبار المجتمع على الرضوخ لإرادتها التي المنفصلة عن إرادة المجتمع ، إنها أنظمة بدائية (premitive) تعتمد سلب السلطة العامة بالعنف أو بالدعاية المظللة أو من خلال كاريزما الحاكم.

لقد أدى مفهوم (الحماية الجنائية) التقليدي لذي تختزل فيه وظيفة وطبيعة ثم ذاتية القانون الجنائي ، أدى الى تقييد نطاق الممارسة القانونية فقهًا وتشريعاً وقضاءا في حدود النص كما فُهِم أول مرة عند صدوره ، وكما فُهم من قبل البعض (من الفقه والقضاء) لاحقًا ، وكما فُهم في وقت معين وبالنسبة لوقائع معينة لا صلة حقيقية بينها وبين ما يحدث حالياً ، وبكل تأكيد سوف تضعف هذه الصلة بين النص وفكرته أكثر في المستقبل .

إن ثبات (النص) يجب أن لايعني ثبات (المفهوم القانوني) ، وفي هذا التمييز بينهما تكمن جودة التفسير وكفاءة المفسر ،لأن المفاهيم في الجوهر هي (إطار شخصي وظرفي للمعنى القانوني الموضوعي) يعكس في أحسن الاحوال جانباً من الحقيقة ، ويعتبر المفهوم إيجابيًا بقدر حيازته لجزء اكبر من حقيقة الموضوع ، وقد يتغير سلباً عند تحقق الحالة المعاكسة .

وكلاهما يرتبط (التغير السلبي أو الإيجابي للمفهوم) بجودة التخطيط السابق على الفعل القانوني ، والتخطيط الجيد يستند الى بيانات دقيقة يتم تحصيلها و معالجتها وفقاً لمنهج علمي يوفر تصورًا عن المستقبل وما يجب ان نقوم به الان حتى يكون المستقبل كما(نريد) أن يكون، فليس كافياً ان نتمنى الاشياء حتى تحصل ، لانها تحصل عندما تتوفر شروطها وشروطها تقع في حاضرنا هذا الذي سيكون ماضياً لمستقبلنا ، وهذا هو تمامًا الدور الذي يقوم به الاستشراف بعامة ، والقانوني والجنائي منه بخاصة.

إن تغير الاحوال أمر حتمي ، ولكن التغيير ليس كذلك ، لإن التغير أمر من طبيعة الأشياء، والتغيير ليس كذلك لإنه فعل مقصود ، والانتظام في النسق الاجتماعي والقانوني لايتحقق إلا عندما يكون مخططاً له مسبقًا ، لان من طبيعة الامور ان تنتقل من النظام الى الفوضى وليس العكس(٥٣).

فالتنظيم والنظام ثم الانتظام الناتج عن التنظيم الذي يسبقه لا يحصل عبثاً لإنه نتيجة محددات لها عواملها في الحاضر يجب مراعاتها حتى تنتج اثرها في المستقبل .

والواقع إن مفهوم (الحماية الجنائية) لم يكن كافياً لاستيعاب الحاجة الى التطوير وتطبيق القانون ايجابياً ومن ثم تغيير المجتمع بنفس الصفة لأنه يتضمن دلالة عن التبعية لقوانين اخرى ، وتلميحًا واضحًا بالصفة الثانوية لدور القانون الجنائي باعتباره مجرد (رد فعل عقابي) يلاحق التغير، والتغيير الذي لم يكن جزءاً فاعلاً في حصوله ، بل إن الحماية الجنائية ذاتها لن تكون ممكنة فضلاً عن كونها فاعلة.

فضلًا عن كونه مفهوم يتسم بالغموض (ambiguous) وإشكالياً (problematic)، وفقر التحديد المفهومي ، وإجابة جاهزة غير واقعية عن وظيفة القانون الجنائي وطبيعته التي تلازم حدود تلك الوظيفة

أن تحمي فهذا يتطلب فهمًا علميًا لموضوع الحماية، وحدودها، ومدياتها الصالحة للحماية القانونية والجنائية، وهذه جميعها أمور غير مبينة في المقصود من مفهوم (الحماية) القانونية عموماً والجنائية بشكل خاص .

وأمر آخر أرتبط تعسفيًا بموضوع الحماية الجنائية وهو التقابل بين درجة الحماية وشدة الجزاء المرتبط بمخالفة أحكام (الحماية) على نحو أصبحت الحماية والجزاء والقوة في الحماية وشدة الجزاء مترادفات تستخدم بوعي وبدون وعي في تصور وظيفة القانون الجنائي لدى اشخاص المؤسسات القانونية من مؤسسات وأفراد .

لا توجد الحماية ولا تكون حقيقية إلا في سياقها وبعد تهيئة أسبابها فهي ليست مطلقة ولا يمكن أن تكون كذلك، والقانون الجنائي ليس حلاً لكل شيء .

إن الحماية جزء من بنية مفهوم التنظيم الجنائي وهذا الأخير يستند ويتفرع من مفهوم التنظيم القانوني والاجتماعي بوجه عام ، وكما هو موضح في المخطط التالي :-

تنظيم أجتماعي ——- تنظيم قانوني ———تنظيم جنائي ——-حماية جنائية

أن الذي يصنع تميز المجتمع الحديث هو العقلانية rationality. والتنظيم القانوني هو مظهر للسلطة العقلانية الذي يرتبط بسلطة القانون وممارستها على نحو صريح وواضح وغير شخصي ، عندما يتم الفصل بين السلطة وبين وظيفة ممارستها وبين شخص من هو مكلف بصلاحياتها القانونية، وتكون فيها الشرعية القانونية والجنائية مجرد إطار إجرائي لمشروعية المضمون .

فالتنظيمات القانونية هي فضاءات لممارسة السلطة وتوصيل خدمة العدالة القانونية لضمان الشرعية باعتبارها وسيلة المشروعية وهذه الأخيرة التي وسيلة الإنصاف (fairness) وهو غاية القانون النهائية ، وهذا أساس ومعنى أن توجد الدولة في نطاق القانون .

وبذلك يكون جوهر التنظيم والاستشراف الذي يسبقه هو عقلنة الاهداف والوسائل (Rationalization of Goals and means) . ويتحقق ذلك من خلال سياق إجرائي محدد لإنجاز الامور يبدأ بالتجميع العلمي للبيانات (data gathering) ثم التخطيط (planning) وينتهي بالحصول على نظام جيد (good system) ، وصولًا لتحقيق القدر المناسب من الانتظام الاجتماعي (social order) الذي يمثل معنى الاجتماع البشري ، ويمكن تمثيل هذا السياق من خلال المخططات الاتية:-

بيانات—> استشراف —>تخطيط—> تنظيم—> نظام — إنتظام

بيانات دقيقة = استشراف دقيق = تخطيط جيد= تنظيم جيد= نظام جيد

بيانات غير دقيقة = استشراف غير دقيق = تخطيط سيء= تنظيم سيء= نظام سيء

فالبيانات الدقيقة التي تتم معالجتها علمياً ستنتج تخطيطاً جيداً وهذا بدوره سوف يؤدي الى تنظيم جيد ثم نظام جيد ، والعكس صحيح ، فالتخطيط الذي هو مجموعة قرارات بشأن ما يجب القيام به في المستقبل وكيفية القيام به يتطلب تنظيماً لآلية إنفاذ ، وتطبيق ، وفرض (executing – enforcement – implementing)هذه القرارات عندما يحين وقت العمل بها بينما يمثل النظام اطاراً معيارياً واجب الاتباع في تنفيذ القرارات المخطط لها مسبقاً في مرحلة التنظيم، وكما موضح في التمثيلات الرياضية الآتية:-

تخطيط ——> تنظيم ——> نظام

تنظيم جيد——> نظام جيد

تنظيم سيء——> نظام سيء

تخطيط جيد——> تنظيم جيد

تخطيط سيء ——> تنظيم سيء

بيانات دقيقة——> تخطيط جيد

بيانات غير دقيقة——> تخطيط سيء

حاصل التمثيلات السابقة هو مستوى محدد وحتمي من فاعلية وعدالة وإنصاف النظام القانوني الجنائي على مستوى المعايير ، وعلى مستوى التطبيق ، حيث يكون الفصل بين هذين المستويين نقضًا لجوهر النظام القانوني ككل ، وليس فقط الجزء المعني بالمسائل الجنائية.

ولا يتعلق السياق أعلاه بالقانون فقط لأنه سياق عام يشمل ويحدد درجة نجاح كل صور الانظمة والتنظيمات الاجتماعية الاخرى مثل التعليم والصحة والسياسة والخدمات ، والقانون أولى بهذه المنهجية لأنه يتولى اشباع اهم حاجات الانسان المتمثلة بالأمن والعدالة .

وتمثل الصيغ الرياضية للاستشراف ، أو على الاقل الوصف الرياضي لهذه العملية عنصرًا مهمًا في التنظيم القانوني ، ذلك إن دخول الصيغ الرياضية في اي مجال معرفي هو إشارة واضحة الى اكتساب هذا المجال صفة العلم ، بل وبلوغه درجة مهمة من التجريد في وصفه للموضوعات التي تدخل في مجال إختصاصه .

ولهذه المرحلة أهمية خاصة في العلوم الإنسانية ، كما هو الحال في علمي الاجتماع والنفس، وأهمية مماثلة في المجالات المعرفية الإنسانية التي تسعى لاكتساب صفة العلم الموضوعي ، والقانون في مقدمتها ومن اكثرها حاجة الى هذه المساعدة بسبب من الطبيعة الملحة لمشكلاته التي لاتحتمل التجارب لان موضوع هذه التجارب سيكون المجتمع بكامله وأجيال من الناس وليس مجرد جيل واحد ، فضلًا عن إن التنوع الكبير في العوامل التي تدخل في صناعة القانون والقرار التشريعي مما يتطلب تمييزًا دقيقًا لخصائصها وتعريفات على درجة عالية من التجريد لكل هذه العوامل ووصفًا لطرائق تفاعلها في إطار الظروف المتغيرة .

التوصيات

١- الاستهداف الجنائي للقيم الاجتماعية والأخلاقيات السائدة التي تؤثر سلبًا في تنمية الحريات الاجتماعية ، ولانها مصدر التهيئة الفردية للجريمة ، ومثالها ، ثقافة التسهيل الاجتماعي للفساد ، والتضامن الاجتماعي الإجرامي في تعزيز أوضاع عدم المساواة التي تعيق حصول التنمية وإستدامتها .

٢- إعتماد منهج مستقبل القانون في كليات القانون ، في مقابل تاريخ القانون ، من أجل تكامل الوعي القانوني لدى المختصين.

٣- تشجيع إقامة المؤتمرات العلمية بالخصوص ، وتفعيل التعاون مع الجهات الدولية الرسمية وغير الرسمية ، وإنشاء جمعيات تعنى بمستقبل القانون على غرار ماهو موجود في العديد من دول العالم.

٤- إنشاء مراكز بحوث متعددة الاختصاصات تعمل على دراسة واقع القانون في السياقات الاجتماعية العامة ، لاستقراء إحتمالات المستقبل والاستعداد لها مبكرًا.

٥- إعتماد نتائج المراكز البحثية ذات الصلة ، والدراسات الدولية ، في رسم السياسات القانونية والجنائية ، وفي تطبيق القانون قضائيًا وتنفيذيًا.

٦- إعتماد وسائل الذكاء الاصطناعي في تقييم وتحليل البيانات الاجتماعية والقانونية ، وفي إصدار الأحكام القضائية ، ومراقبة المشبوهين ، والتحقيق مع المتهمين ، وفي كل مجال تقدم فيه هذه التقنيات تسهيلات عملية واختصار للوقت والجهد .

الخاتمة

التنمية المستدامة مفهوم حديث لتطوير القدرات البشرية وإستغلال الموارد بالطريقة المثلى والعادلة، وهو ما يتطلب أن تكون مسبوقة بالتنمية القانونية المستدامة التي تمثل الإطار التنظيمي الذي يوجه ويسبق استدامة التنمية في كل المجالات .

الاستشراف القانوني هو تطبيق لمنهج الدراسات المستقبلية في مجال القانون ، هذا المنهج الذي س أصبح عنصرًا أساسيًا في الممارسة العلمية المعاصرة ، ومن اللازم أن يكون له نفس الأهمية في مجال الممارسة القانونية.

الاستشراف الجنائي هو منهج جديد في فهم وتطبيق القانون الجنائي يتوسل بأساليب علمية لتوقع متطلبات التنظيم الجنائي قبل وقت مناسب من صيرورة هذه المتطلبات واقعًا ملحًا لايترك مجالًا كافيًا للتعامل الفعال معها، من خلال الجمع بين العلم والقانون تكون فيها(التوقعات) العلمية لما سيحدث في المستقبل اساسا للسياسة الجنائية .

بالاستشراف الجنائي تتوفر للقانون الجنائي صفة الاستدامة ، وبه يتحول القانون الى علم له منهج وأصول يعتمد الحقائق ويستخدمها بطريقة واعية وفعالة ، وبغير هذا يبقى مجرد ممارسة عفوية تنجح بحكم الصدفة احيانا ، وتفشل بحكم الضرورة غالبا .

إن الاستشراف الجنائي الجنائي ضرورة وليس خيارًا لأن المجتمع ليس مجالًا للتجارب التي تعتمد الاجتهادات القاصرة أو الأنانية أو المغرضة، فلا تكون سلطة القانون في خدمة الأغراض الخاصة أو مجرد وسيلة لتحقيق أهداف سياسية قصيرة الأمد ، كما لايجب أن تكون إستجابة مجردة للمطالبات الشعبية لأن العامة من الناس لاتملك الحكمة التي تمكنهم من تقدير مايصلح لهم حقيقة، فهذه مهمة المختصين من المفكرين والعلماء والباحثين في المقام الأول ، ثم المشرع الذي يستخدم العلم في ترشيد الممارسة القانونية.

تعريفات

١- الوضعيات الاجتماعية الخطرة menace social statuses :- وهي عبارة عن نسق من العلاقات الاجتماعية غير العادلة المهيئة والمحفزة للسلوك الانحرافي .

٢-المواقف الإجرامية الاجتماعية : تمثل أقصى درجات السلوك الاجتماعي المنحرف خارج نطاق التجريم .

٣- الجريمة Crimes :-وهي نماذج محددة من الوقائع الإجرامية الاجتماعية الموصوفة جنائيًا ، بشرط أن يتحقق فيها معنى الاعتداء الجسيم على حق إجتماعي جوهري .

٤- كلفة الجريمة crime expense :- مجموع الخسائر المادية والمعنوية والبشرية ، المباشرة وغير المباشرة ، المنظورة وغير المنظورة ، المترتبة على سلوك اجرامي .

٥- النمط الاجرامي criminal type :- وسيلة مخصوصة لارتكاب جريمة .

٦-الوسائل الجرمية المستحدثة : هي وسائل جديدة للاعتداء على الحقوق الجنائية. لاتوجد جرائم جديدة ولكن توجد أنماط اجرام جديدة تختلف في جسامتها وصلتها المباشرة بالحق المحمي . ذلك إن المستحدث هو الأنماط في مقابل ثبات الحق الجنائي .

٧- التنمية : تحسين جودة الحياة ، والاستخدام الأمثل للموارد ، بإتباع الطرق العلمية وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية كافة.

٨-الاستدامة : الربط بين التنمية وبين العدالة الاجتماعية والعقلانية الاقتصادية والسياسية والبيئية.

٩ - التنمية القانونية المستدامة sustainable legal development :- تطبيق لمفهوم الاستدامة في المجال القانوني ، يتضمن التطوير والتكييف ، والتأصيل العلمي للنظرية القانونية ، واستخدام التقنيات والطرق الحديثة في إدارة المؤسسات القانونية.

١٠- الاستدامة الجنائية criminal justice sustainability :- مفهوم يتضمن معاني الاستمرارية ، والفاعلية ، والمرونة ، والعدالة والانصاف في صناعة وتطبيق معايير القانون الجنائي.

١١- الاستشراف futurism : هو توقع علمي لاحتمالات التغير والتغيير في المستقبل .

١٢-الاستشراف القانوني : هو استخدام للمنهج العلمي في توقع اتجاهات الحركة للظواهر الاجتماعية المختلفة ، بهدف زيادة قدرة القانون على تنظيمها .

١٣-الاستشراف الجنائي : منهج علمي في دراسة ظاهرة الجريمة من خلال الربط بينها وبين مقدماتها في الوضعيات الاجتماعية الخطرة ، والوقائع الاجرامية خارج نطاق التجريم .

١٤- عنصري الاستشراف الجنائي هما ، التوقع العلمي والحماية في الوقت الفعلي.

١٥- التوقع العلمي لخصائص ظاهرة الجريمة الكمية والنوعية الذي يعتمد الدراسة المنهجية للواقع الاجتماعي ، لتحديد العوامل المنتجة للوضعيات الاجتماعية الخطرة ، والوقائع الاجتماعية الإجرامية .

١٦- الحماية الجنائية في الوقت الفعلي ، وهو الوقت المناسب لمنع تحقق الوقائع الاجرامية الاجتماعية ، وهو وقت يسبق ارتكاب الجريمة الموصوفة قانونًا حاليًا.

١٧- التوقع العلمي scientific prediction : التنبؤ المسبوق باستقراء الواقع لاستنباط حكم بشأن المستقبل .

١٨- الفاعلية persuasiveness:- انجاز اكبر قدر من الاهداف بأقل قدر من الجهد والموارد.

١٩- التنظيم الجنائي criminal organizing :- تعريف لوظيفة القانون الجنائي يعتمد مفهوم التنظيم للبيئة الاجتماعية بهدف تقليل الحاجة الى إستخدام الحد الاقصى من القسر الجنائي.

الهوامش

(١) أمارتيا سن ، التنمية حرية ، المركز القومي للترجمة ، العدد ١٥٤٩ ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ ، ص ٨ .

(٢) أشارت الدول الأعضاء إلى أن "سيادة القانون والتنمية أمران مترابطان بشكل وثيق ويعزز كل منهما الآخر، وأن النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو تام، بما في ذلك الحق في التنمية، وهي أمور تعزز بدورها سيادة القانون". ولذلك دعت إلى النظر في هذا الترابط في إطار خطة التنمية الدولية بعد عام ٢٠١٥. وعلى الصعيد الدولي، تضع مجموعة الصكوك الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالتجارة الدولية والتمويل، وتغير المناخ وحماية البيئة والحق في التنمية، المعايير المتفق عليها دوليا التي تدعم التنمية المستدامة. وأبرزت الجمعية العامة ، في جملة أمور، أهمية وصول الجميع إلى العدالة، وشجعت، في هذا الصدد، على توطيد وتحسين إقامة العدل وشددت على أن احترام سيادة القانون وحقوق الملكية وانتهاج السياسات والأطر التنظيمية الملائمة يشجعان على إنشاء المشاريع التجارية، بما في ذلك ريادة الأعمال الحرة، ويسهمان في القضاء على الفقر ، وعلى الصعيد الوطني، تُعد سيادة القانون أمرا ضروريا لتهيئة بيئة ملائمة لتوفير سُبل العيش المستدامة والقضاء على الفقر. وغالبا ما ينبع الفقر من عدم التمكين والإقصاء والتمييز. وتعزز سيادة القانون التنمية من خلال تعزيز أصوات الأفراد والمجتمعات، عن طريق إتاحة سُبل الاحتكام إلى القضاء، وضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة وترسيخ سُبل الانتصاف فيما يتعلق بانتهاك الحقوق. ومن شأن تأمين سُبل المعيشة والمأوى والحيازة والعقود أن يمكِّن الفقراء ويجعل في استطاعتهم الدفاع عن أنفسهم في حال وقوع أي انتهاكات لحقوقهم. ولا يقتصر التمكين القانوني على توفير سُبل الانتصاف القانونية بل يدعم تحسين الفرص الاقتصادية.

*un.org– الأمم المتحدة وسيادة القانون. سيادة القانون والتنمية. (A/٦٨/٣٤٥، الفقرة ٦٤).

إن مبدأ سيادة القانون هو اكثر من مجرد طريقة لمراعاة الاصول القانونية ، فهو عامل تمكين للعدالة والتنمية ، إذ إن المفاهيم الثلاثة مترابطة؛ عندما تُدرَك، تعزز بعضها. بالنسبة لمنظمة IDLO، بقدر ما يتعلق الأمر بالقوانين والإجراءات، فإن مصطلح سيادة القانون يُعد ثقافة وممارسة يومية. وهو لا ينفصل عن المساواة أو من الوصول إلى العدالة والتعليم أو من الوصول إلى الصحة وحماية الفئات الأكثر ضعفًا. إنه أمر حيوي لبقاء المجتمعات والأمم وللبيئة التي تدعمها. يقع المقر الرئيس لمنظمة IDLO في روما، ويوجد مكتب فرعي في مدينة لاهاي ومركز مراقبة دائم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك

ونعتقد إن سيادة القانون اكثر من مجرد التزام لحدود القانون ، بل هو تعريف لهذه الحدود في إطار وظيفة القانون الاجتماعية والتنموية .

تعني سيادة القانون أن يخضع كل شخص إلى القانون، بما في ذلك المُشرعون ومسؤولو إنفاذ القانون والقضاة. في هذا المعنى، نجد بأن المصطلح يتناقض مع الحكومة الملكية أو حكم الأقلية التي بموجبها يتجاوز الحكام القانون. يمكن إيجاد مظاهر عوز سيادة القانون في كل من الديمقراطيات والممالك، على سبيل المثال، بسبب إهمالهم أو جهلهم بالقانون، أو بسبب أن سيادة القانون تكون أكثر عرضة للانحلال في حال امتلكت الحكومة آليات تصحيحية غير كافية لاستعادته. أنظر في هذا الصدد :

_Goldsworthy, Jeffrey. "Legislative Sovereignty and the Rule of Law" in Tom Campbell, Keith D. Ewing and Adam Tomkins (eds), special Essays on Human Rights (Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 69.

_Hobson, Charles. The Great Chief Justice: John Marshall and the Rule of law .the farmer's of the Constitution, P.57

(٣) ويرجع ذلك جزئيا إلى أن دراسة القانون والتنمية الحالية ركزت على الطريقة التي قدمت بها منظمات المعونة الدولية، مثل البنك الدولي، الدعم فيما يتعلق بالقانون والتنمية، وجداول الأعمال التي اتبعتها، والقضايا التي تم إنشاؤها، في حين تم إيلاء اهتمام أقل نسبيا لاحتياجات البلدان النامية لوضع قواعد ومؤسسات قانونية مناسبة مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف المحلية ، في الستينات قامت بعض المنظمات الأميريكية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة فورد بمساندة الإصلاح القانوني في الدول النامية. كتب العديد من علماء القانون في كليات الحقوق الأمريكية الرائدة مقالات يناقش فيها مساهمة الإصلاح القانوني في التطور الاقتصادي. سمي باتجاه القانون والتنبيه. مع ذلك، بعد عقد واحد فقط، أعلن عن فشل هذا الاتجاه.. عاد الفشل في القانون والتنمية في الثمانينات، مع انتشار مشاريع الإصلاح القانوني المتمركزة على الأفكار النيوليبرالية. دعمت هذه المشاريع الإصلاحات الليبرالية مثل التخصيص وتحرير التجارة، مع التركيز في سيادة القانون. استثمارات كبيرة قد أقيمت في هذه المشاريع من قبل وكالات التنمية الدولية مثل البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووكالات عامة أخرى ومؤسسات خاصة، لكن هذا الإصلاح القانوني تم انتقاده لانه غير فعال أو له اثار سلبيه على التنمية للعديد من الأماكن في العالم.

انظر :-

Y.s.lee.law and development: theory and practice (London:Routledge,2019, reprint.2020, 2d ed.forthcoming. /and , Call for a New Analytical Model for

Law and Development ,Law and Development Review 2015; 8(1): 1–67. / and, See also David Kennedy, David Trubek and Albaro Santos (eds.), The Rule of Law, Political Choices, and Development Common Sense, The New Law and Economic Development: A Critical Appraisal (New York: Cambridge University Press, 2006), pp. 95–137 . https://lawanddevelopment.net / and , Legislative Recommendaton for Special Economic Zones (2010 – 2011) .

(4)Fahey, E. (2020). Legal futurism, science fiction, and the quest for justice. UMKC Law Review, 88(1), 7–30.

Mattern, M., & Goff, L. (2019). Legal futurism: A roadmap. ABA Journal of the Legal Profession, 45(3), 47–51.

(٥) تشمل بعض مجالات التركيز الرئيسية للمستقبليين اليوم ما يلي:

التكنولوجيا: يهتم المستقبليون بإمكانات التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو لتحويل المجتمع والاقتصاد.

الاستدامة : يهتم العديد من المستقبليين باستدامة الحضارة الإنسانية على المدى الطويل، ويعملون على وضع استراتيجيات للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية للنمو الاقتصادي.

التغيير الاجتماعي والسياسي : يهتم المستقبليون بالطرق التي تتطور بها النظم الاجتماعية والسياسية، وكيف ستؤثر هذه التغييرات على مستقبل المجتمع البشري.

التركيبة السكانية : يدرس المستقبليون التركيبة السكانية المتغيرة للعالم، بما في ذلك النمو السكاني والشيخوخة وأنماط الهجرة، وكيف ستؤثر هذه الاتجاهات على المستقبل.

بشكل عام ، الاستشراف هو مجال ديناميكي ومتعدد التخصصات يسعى إلى فهم وتشكيل مستقبل المجتمع البشري. انظر :

-Ferguson, A. G. (2017). Predictive policing and reasonable suspicion. Washington University Law Review, 94(4), 885–942

(6)The Art of the Long View: Planning for the Future in an Uncertain World" is a book written by Peter Schwartz.

Richard A. Posner, "The Problematics of Moral and Legal Theory")١٩٩٩).

Cass R.Sunstein, "Behavioral Analysis of Law ٢٠٠٠ .

كما وتعد مبادرة قانون المستقبل في جامعة ستانفورد من أهم الجهود في هذا المجال مبادرة وهي برنامج بحثي ومركز أبحاث مقره في كلية ستانفورد للحقوق يركز على تقاطع القانون والتكنولوجيا ويستكشف مستقبل مهنة المحاماة والنظم القانونية. تهدف المبادرة إلى توقع وفهم التحديات والفرص التي تنشأ عن التقدم التكنولوجي والتغيرات المجتمعية في المجال القانوني.

تشمل بعض مجالات التركيز الرئيسية لمبادرة قانون المستقبل ما يلي:

والبلوكشين وتحليلات البيانات، على مهنة المحاماة. إنه يستكشف إمكانات التكنولوجيا لتعزيز الخدمات القانونية، وتحسين الوصول إلى العدالة، وتحويل العمليات القانونية.

الوصول إلى العدالة: تستكشف مبادرة قانون المستقبل طرقا لتحسين الوصول إلى العدالة وسد فجوة العدالة. يدرس النماذج والأدوات والمنصات المبتكرة التي يمكن أن تزيد من القدرة على تحمل تكاليف الخدمات القانونية وكفاءتها وتوافرها، لا سيما بالنسبة للسكان المحرومين من الخدمات.

التعليم القانوني: تستكشف المبادرة الاحتياجات المتطورة للتعليم القانوني في ضوء التقدم التكنولوجي والمطالب المتغيرة في الصناعة القانونية. يدرس كيف يمكن لكليات الحقوق تكييف مناهجها الدراسية وأساليب التدريس والتدريب على المهارات لإعداد المحامين في المستقبل لتحديات مهنة سريعة التطور.

التنظيم والسياسة: تدرس مبادرة قانون المستقبل الآثار القانونية والتنظيمية للتكنولوجيات الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة. يستكشف أطر ونهج السياسة لضمان الممارسات الأخلاقية والخاضعة للمساءلة والعادلة في مجالات مثل الخصوصية والأمن السيبراني والمجالات الناشئة مثل المركبات ذاتية القيادة والذكاء الاصطناعي.

-The Stanford Law School Future Law Initiative ,
https://law.stanford.edu/search

(7) Brabazon, T. (2019). Legal futurism: Towards a theory of speculative jurisprudence. The Journal of Legal Futures Studies, 9(1), 69-94.

Carvalho, A., & Carayannis, E. G. (Eds.). (2021). The future of law and innovation in the legal profession. .Springer

.National Institute of Justice (NIJ)https://nij.ojp.gov

(٨) تعريف التنمية في اللغة : يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً.وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الانكليزية .

اذن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب ، دار صادر ،بيروت ، ج ١٥ ص ٣٤١- ٣٤٢ .

(٩) التعريف الاصطلاحي : ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل (يوجين ستيلي) حين أقترح خطة لتنمية العالم سنة ١٨٨٩ لأجل معالجة الأوضاع السياسية في تلك الفترة الزمنية (٢) . بينما ينسب البعض مصطلح التنميــة (كمفهوم مستقل) إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان في عام١٩٤٩ عندما أشار في خطاب تنصيبه بأنه (يجب علينا البدء في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحا لتحسين ونمو المناطق المتخلفة... والامبريالية القديمة والاستغلال الأجنبي من أجل الربح لامكان له في خططنا .

وهي عمومًا: التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيدولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من رحل الانتقال من حالة غير مرغوب بها الى حالة مرغوب الوصول اليها . عبد الهادي الجوهري وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، مدخل اسلامي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ١١. وهذا تعريف متناقض لانه يجمع بين العلم والأيديولوجية على صعيد واحد .

وهي أيضًا: عملية مقصودة ومخططة تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع ، وهي أعم وأشمل من النمو ، لانها تعني النمو زائدًا التغيير. د. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات ، ط١ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٥ .

(١٠) أمارتيا سن ، التنمية حرية ، مرجع سابق ، ص ١٧ - ١٨ .

(١١) العقلانية : هي استخدام العلم في اطار علاقات غير شخصية بهدف تحقيق سيطرة اكبر على العالم المحيط بنا. انظر جورب سكوت وجوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمه احمد زايد واخرون، المركز القومي للترجمة، ط٢، ٢٠١١، ص ٤٠٧. وهي ايضاً القدرة على ترشيد الموارد المادية والفكرية لبلوغ اهداف معينة.

الانصاف : هو المستوى الأعلى من العدل الذي يجاور العدالة ، ليس الأنصاف مساواة مجردة ، بل هو مساواة مخصصة بحسب الحالة ، وهو المعنى الذي يقابل مفهوم الإحسان القرآني . إنه معاملة عادلة موضوعيًا تعتمد تشخيص وإشباع الحاجات الحقيقية للفرد والجماعة على حد سواء .

- Rawls, J. (1971). A Theory of Justice. Harvard University Press.

-Rescher, N. (2013). Fairness: Theory and Practice of Distributive Justice. Transaction Publishers.

(١٢) الاستدامة هي ضمان المستوى المعيشي للأجيال المستقبلية . انظر :

- John Baden. L'économie politique du développement durable. Paris ICRET1995. P.49

- Michel Dion , Dominique Wolff et al. le développement durable, théorie et application au management. DUNOD. Paris ٢٠٠٨, P.١٢

شارلز د كولستاد. الاقتصاد البيئي، ترجمة احمد يوسف عبد الخير، الجزء ٥، جامعة الملك سعود، الرياض: النشر العلمي للمطابع، ٢٩٩١ ص٢٩. . / بوزاهر نسرين ، ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة ، طروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ٢٠١٧ ص ٢٧.

Sustainability Science: A Multidisciplinary Approach" by Bert J.M. de Vries .

(١٣) وهو التقرير الذي صدر عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ١٦١/٣٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣أعدت تقريرا قُدم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٨٧استند إلى دراسة استغرقت أربع سنوات، وأحيل بموجب الوثيقة A/٤٢/٤٢٧ ، حمل عنوان ''مستقبلنا المشترك''، ويُعرف أيضا باسم تقرير برونتلاند . كما صدرت وثائق عديدة عن الأمم المتحدة فيما يخص البيئة ومنها :-

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (١٩٧٢)
- اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (١٩٨٧)
- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)
- دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للبيئة (١٩٩٧)
- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠١٢)

انظر / https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences

(14)The Role of Social and Intergenerational Equity in Making,j.k.summers and l.m.smith, Changes in Human Well-Being Sustainable. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4165836/ /

(١٥) تمتلك السويد سكرتارية خاصة بالدراسات المستقبلية انشأت عام ١٩٧٣ تابعة لرئاسة الوزراء حيث قدمت عدد غير محدد من الدراسات المستقبلية الهامة في مجالات التعلم والامن القومي السويدي. وهناك اهتمام عالمي جاد بهذا المجال وخصوصاً جمعية مستقبل العالم التي اسست في واشنطن- الولايات المتحدة وتحت رعايتها عقد المؤتمر العالمي الاول للمستقبل في تورنتوا عقد عام ١٩٨٠ وحضره اكثر من ستة الاف عالم.

1. E/ Development International Law and Sustainable Principles and Practice /MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS LEIDEN / BOSTON،٢٠٠٤.

(16)Report on the Cultural Industries in Australia: Current Status, Policy, and Legal Framework (2009) Government research project commissioned by the Ministry of Culture, Sports, and Tourism of the Republic of Korea in preparation for the Korea – Australia FTA .

(١٧) أنظر في تفصيل ذلك التقرير الموسع الذي يقع في أكثر من ٧٠٠ صفحة والصادر عن مشروع hill prodect هل برودكت عن تأثيرات التلوث وندرة الغذاء ونفاذ مخزون الطاقة وزيادة تداول المعلومات على تحديد اتجاهات التغير القانوني ، يهدف هذا التقرير الى جعل تحديات المستقبل واضحة امام واضعي السياسات التشريعية وادراجها في سياق مفهوم- وصولاً الى سياسات استراتيجية تطابق اتجاهات تماماً وقابلة للتنفيذ.

hill.org law scenarios to 2030 the law of future and the future of law.

(١٨) حسين أحمد ، دور القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، volume ٩ , ٢٦-٤-٢٠٢٢ pp. ٣٩٣-٤٠٥ .

(19)United Nations, High-level Event of the General Assembly on the Contributions of Human Rights and the Rule of Law in the Post-2015 Development Agenda (9–10 June 2014), available at: <http://www.un.org/en/ga/president/68/settingthestage/5hrrol.shtml>, accessed 6 July 2022.

(20)The Role of Social and Intergenerational Equity in Making,j.k.summers and I.m.smith, Changes in Human Well-Being Sustainable https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4165836/ /

(٢٢) يحتاج القانون إلى اللحاق بمعايير المجتمع للممارسات المستدامة وتحقيق ممارسات أفضل خلال السنوات المقبلة ، انظر :

Lawcom ، The Role of Law in Driving Sustainability.

https://legalsustainabilityalliance.com/resources

(23)Report on the Cultural Industries in Australia: Current Status, Policy, and Legal Framework (2009) Government research project commissioned \ the Ministry of Culture, Sports, and Tourism of the Republic of Korea in preparation for the Korea – Australia FTA .

(٢٤) كورنيش، محرر مجلة المستقبلي ، ترجمة د. حسن الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل، الشريف، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ٢٠٠٧، ص ١٢٩-١٣٠. انظر أيضًا ،

- Brendan Gleeson on futurology in social science . - Australian national university.1964.p.7. Urban Research program-working paper No.57. September 199

(٢٥) يجب ان لا يتحول الاستشراف الى تنبؤات مجردة ، إن الحاضر يخبر عن احوال المستقبل هناك نوعين من المستقبل يجب التمييز بينهما ، مستقبل نرغب به ، وآخر يكون محققًا . أنظر : الاستشراف والابتكار الاستشرافية - نحو مستقبل اكثر حكمه تحرير - سنتيا واغز - ترجمة صباح صديق الدملوجي - المنظمة العربية للترجمة - الطبعة الاولى- بيروت - ٢٠٠٩- ص١٢. انظر مؤلفات عالم الاجتماع وعلوم المستقبل الشهير الفن توفلر - التي تعامل فيها مختلف جوانب التغيير في المستقبل .

Alvin toffler - future shock. Bantam Book- New York -1971. 3rd printing.

-Alvin toffler- the third wave. Bantam Book. New York.1981. First edition.

(26)David A. Funk. Legal Futurology the field and literature- heinon line.org 26-7-2020.

(227)law scenarios to 2030 – hill 2017. P.5.

(28)Gramckow, H. (2019). Legal Futurism: How AI and Machine Learning Will Change the Practice of Law. In LegalTech, Smart Contracts and Blockchain (pp. 207–227). Springer. And,Susskind, R., & Susskind, D. (2017). The Future of the Professions: How Technology Will Transform the Work of Human Experts. Oxford University Press.,DeFilippi, P., & Wright, A. (Eds.). (2018). Blockchain and the Law: The Rule of Code. Harvard University Press.

(29)Sandvik, K. B. (2018). The Future of Legal Services is Legal Engineering. Artificial Intelligence and Law, 26(3), 271–291

(٣٠) يحتاج القانون إلى اللحاق بمعايير المجتمع للممارسات المستدامة وتحقيق ممارسات أفضل خلال السنوات القادمة . انظر :

Law com ، The Role of Law in Driving Sustainability.

https://legalsustainabilityalliance.com/resources

(30)Gillian K. Hadfield, "Rules for a Flat World: Why Humans Invented Law–and How to Reinvent It for a Complex Global Economy" (٢٠١٧

(31) https://www.futurelawpractice.org

(32)Futurology, international social science journal volume xx1, Number 4 –1969– unesco– futurology: and prospective study For casting– an approach to the problem of the future– p.515. and The law of the future and of future of law volume II. Law and future series,2012.

(33)https://www.soas.ac.uk/cedep–demos/000_P501_USD_K3736–Demo/unit1/page_12.htm .

(34)Criminal Law in the Era of Smart Technology" by Brian Ostrom .

(35)Criminal Law in the Age of the Smart Machine" by Markus D. Dubber and Frank Pasquale

(36)Social Movements: An Introduction" by Donatella Della Porta and Mario Diani:

(37)The Future of Crime and Punishment: Smart Policies for Reducing Crime and Saving Money" edited by William R. Kelly

(٣٨) من المهم ملاحظة أن التحولات المجتمعية والثقافية معقدة ومتعددة الأوجه ، تشير التحولات المجتمعية والثقافية إلى تغييرات كبيرة في القيم والمعتقدات والمواقف والسلوكيات والهياكل الاجتماعية داخل مجتمع أو ثقافة معينة. يمكن أن تحدث هذه التحولات بمرور الوقت بسبب عوامل مختلفة مثل التقدم التكنولوجي والعولمة والتغيرات الديموغرافية والتحولات الاقتصادية والحركات الاجتماعية.

وفيما يلي بعض المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالتحولات المجتمعية والثقافية:

التغيير الاجتماعيSocial Change: يشير التغيير الاجتماعي إلى تحول المؤسسات والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. إنه ينطوي على تحولات في القيم والمواقف والمعايير المجتمعية التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في الهياكل الاجتماعية وديناميات السلطة وأنماط التفاعل.

التطور الثقافي Generational Change : يشير التطور الثقافي إلى تطور وتغيير الممارسات والمعتقدات والمعرفة الثقافية بمرور الوقت. إنه يشمل العمليات التي تتكيف من خلالها الثقافات وتتحول استجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية، بما في ذلك التقدم التكنولوجي والهجرة والاتصال بالثقافات الأخرى.انظر للتفصيل :

Cultural Evolution: Society, Technology, Language, and Religion" edited by Peter J. Richerson and Morten H. Christiansen

الحركات الاجتماعية Social Movements : الحركات الاجتماعية هي جهود جماعية من قبل مجموعات من الأفراد الذين يسعون إلى تغيير اجتماعي أو سياسي أو ثقافي. غالبا ما تنشأ استجابة للظلم المتصور أو القضايا المجتمعية وتهدف إلى إحداث تحولات في المواقف أو السياسات أو الهياكل الاجتماعية. يمكن أن تكون الحركات الاجتماعية مفيدة في دفع التحولات المجتمعية والثقافية من خلال تحدي المعايير الحالية والدعوة إلى معايير جديدة.

تغيير الأجيال : Generational Shifts Generational Change يشير تغيير الأجيال إلى الاختلافات في المواقف والسلوكيات والقيم بين الأجيال المختلفة. غالبا ما يجلب كل جيل جديد مجموعته الخاصة من وجهات النظر والخبرات، والتي يمكن أن تؤدي إلى تحولات في المعايير المجتمعية والثقافية.

Generations: The History of America's Future, 1584 to 2069" by William Strauss and Neil Howe.

الهيمنة الثقافية: Cultural Hegemony: تشير الهيمنة الثقافية إلى هيمنة ثقافة أو مجموعة معينة على قيم ومعتقدات ومعايير معينة على الآخرين داخل المجتمع. يمكن أن تتحدى التحولات المجتمعية والثقافية الهياكل المهيمنة الحالية وتؤدي إلى ظهور ممارسات ووجهات نظر ثقافية جديدة.

Culture and Society: An Introduction to Cultural Studies" by Raymond Williams .

(٣٩) لقد استخدمت هذه التقنيات الالكترونية منذ فترة في تحليل نتائج البحوث العلمية اعتمادًا على ما أصبح معروفًا الآن بالبيانات الضخمة big data وهي البينات المستخلصة من عدد كبير من المصادر مثل وسائل التواصل الاجتماعي ، ووحدات المراقبة العامة ، وإحصائيات طويلة الأمد. وحاليًا تستخدم تقنية معالجة البيانات الضخمة في مجال الطب والاقتصاد لتسهيل عملية تحديد الأنماط في ظواهر تبدوا لاول وهلة عشوائية تمامًا مثل بيانات الطقس ، والاهم من ذلك هو مجال التنبؤ بالسلوك الإنساني اعتمادًا على نظرية الأنظمة المعقدة (نظرية إثر الفراشة) ، ونظرية الألعاب ، ومن الواضح إن هناك آفاقًا واسعة تبشر بها أدوات البحث العلمي هذه. أنظر للتفصيل ، د. فراس عبد المنعم عبد الله ، التفسير الكمومي للسلوك الإجرامي م محاضرات القيت في مرحلة الماجستير ، فرع القانون الجنائي ، كلية القانون. جامعة بغداد ، للعام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١ . أنظر أيضًا:

-المنهج في تعريفنا له ، هو الطريقة التي تتحول بها المعرفة العامة إلى علم ، وهو الوسيلة التي يمكن من خلالها ضمان حد مقبول من الموضوعية في المفاهيم بشأن العالم والذات .

(٤٠) تخطيط السيناريو هو منهجية استبصار استراتيجية تستخدم لاستكشاف وتوقع الاحتمالات والشكوك المستقبلية من خلال بناء سيناريوهات مستقبلية بديلة. إنه ينطوي على تحديد الدوافع الرئيسية للتغيير، وتطوير تصورات معقولة، وتحليل الآثار المحتملة لكل سيناريو. يساعد تخطيط السيناريو صناع القرار والمنظمات على وضع استراتيجيات قوية، وتعزيز التأهب، واتخاذ خيارات مستنيرة في بيئة غير مؤكدة ومعقدة.

إن تخطيط السيناريو هو نهج منهجي لتصور سيناريوهات مستقبلية بديلة من خلال النظر في نتائج معقولة مختلفة واستكشاف آثارها. إنه ينطوي على إنشاء روايات أو قصص تصف الدول المستقبلية المحتملة، وغالبا ما تستند إلى مجموعة من أوجه عدم اليقين الرئيسية والقوى الدافعة، لمساعدة صانعي القرار على فهم الاحتمالات المختلفة والاستعداد لها.

يشتمل هذا الاجراء على الخطوات الآتية:

محركات التغيير: تحديد العوامل والاتجاهات والشكوك الحرجة التي من المرجح أن تشكل المشهد المستقبلي ولها تأثير كبير على موضوع التحليل (مثل نظام العدالة الجنائية واتجاهات الجريمة).

استنادا إلى مجموعات مختلفة من الدوافع والشكوك الرئيسية.

العقود الآجلة البديلة: تطوير سيناريوهات متعددة تمثل مجموعة من النتائج المحتملة، واستكشاف مجموعات مختلفة من الدوافع والشكوك لالتقاط اتساع الاحتمالات.

تحليل الآثار: تقييم العواقب والآثار المحتملة لكل سيناريو، بما في ذلك التحديات والمخاطر والفرص والإجراءات المطلوبة.

صنع القرار وتطوير الاستراتيجيات: استخدام رؤى من تحليل السيناريوهات لإبلاغ عملية صنع القرار، ووضع استراتيجيات تكيفية، وتعزيز الاستعداد للمستقبل.

أنظر :

Scenarios: The Art of Strategic Conversation" by Kees van der Heijden: " T"Scenarios and Policy Making: Developing a Participatory Approach" by Marjolein van Asselt and Jan

Rotmans: This publication explores the

Scenario Planning in Organizations: How to Create, Use, and Assess " Scenarios" by Thomas J. Chermack

The Art of the Long View: Planning for the Future in an Uncertain World" by Peter Schwartz.

(٤١) مسح الأفق هو منهجية استبصار استراتيجية تستخدم لتحديد وتحليل الاتجاهات والتحديات والفرص الناشئة التي قد يكون لها تأثير كبير على مجال أو قطاع معين في المستقبل. إنه ينطوي على الرصد والتحليل المنهجي لمصادر المعلومات المختلفة لتوقع التطورات المستقبلية والاستعداد لها. في حين أن مسح الأفق ليس خاصا بالقانون الجنائي، إلا أنه يمكن تطبيقه لتحديد القضايا الناشئة والتحولات المحتملة في مشهد العدالة الجنائية.أنظر:

Anticipatory Governance: Practical Upgrades" by Andy Hines and Peter Bishop

Future in Decision Making" edited by Roberto Poli, Carlo C. Jaeger, and Angela Guimaraes Pereira

Horizon Scanning for Emergent Issues" by Joint Research Centre (JRC): This report by the European Commission's Joint Research Centre provides guidance on horizon scanning methodologies for policy analysis

Horizon Scanning: A Systematic Review of the Literature" by Craig Dalton, Robin von Haartman, and Ahti Salo

(٤٢) مشاركة أصحاب المصلحة هي عملية إشراك الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات المحلية الذين لديهم مصلحة خاصة أو يتأثرون بقضية أو قرار أو سياسة معينة. يهدف إلى تسهيل الحوار والتعاون الهادف وإدماج وجهات نظر متنوعة في عمليات صنع القرار. تدرك مشاركة أصحاب المصلحة أهمية إدراج أولئك الذين قد يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بقرار ضمان الشفافية والمساءلة والنظر في المصالح المختلفة.

بتطلب هذا الاسلوب تحديد أصحاب المصلحة من خلال تحديد ورسم خرائط الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات المحلية الذين لديهم مصلحة في قضية أو قرار معين. يتضمن ذلك فهم اهتماماتهم واهتماماتهم وقيمهم والآثار المحتملة التي قد يواجهونها. انظر :

Stakeholder Theory: Concepts and Strategies" by R. Edward Freeman and " .Andrew C. Wicks

Managing Stakeholders: An Organizational Perspective" by David E. Gray " and Michael A. Stites

.The Participatory Museum" by Nina Simon"

Public Participation for ٢١st Century Democracy" by Tina Nabatchi and Matt " .Leighninger

The Stakeholder Theory of the Corporation: Concepts, Evidence, and " .Implications" by Thomas Donaldson and Lee E. Preston

Stakeholder Power: A Winning Plan for Building Stakeholder Commitment " .and Driving Corporate Growth" by Joanna M. T. Lawson and John W. Selsky

Collaborative Governance: Private Roles for Public Goals in Turbulent " .Times" by Chris Ansell and Alison Gash

The Deliberative Democracy Handbook: Strategies for Effective Civic " Engagement in the Twenty-First Century" edited by John Gastil and Peter .Levine

Ethics in Public Administration: A Philosophical Approach" by Patrick J. " .Sheeran

Engaging the Public: Best Practices in Civic Engagement" by Carolyn J. " .Lukensmeyer and Lars Hasselblad Torres

(٤٣) يتضمن تحليل السياسات التقييم والتقييم المنهجيين للسياسات العامة لفهم أهدافها وفعاليتها وتأثيراتها وآثارها. يهدف إلى إثراء عملية صنع القرار، وتحسين نتائج السياسات، ومعالجة التحديات المجتمعية المعقدة. يستخدم محللو السياسات أساليب وأدوات وأطر تحليلية مختلفة لدراسة قضايا السياسة العامة، وتقييم الخيارات البديلة، وتقديم توصيات قائمة على الأدلة .

عملية السياسة العامة: فهم مراحل وديناميات وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها. ويشمل ذلك تحديد مشاكل السياسة العامة، وتحديد أهداف السياسة العامة، وصياغة خيارات السياسة العامة، وتنفيذ السياسات، وتقييم نتائجها. أنظر:

Policy Instruments for Environmental and Natural Resource Management" edited by Thomas Sterner and Jessica Coria.

.Designing Government: From Instruments to Governance" by B. Guy Peters"

Evaluation: A Systematic Approach" by Peter H. Rossi, Mark W. Lipsey, " .and Howard E. Freeman

The Evaluation of Public Policies: Normative Models and Quantitative " .Methods" by Raymond W. Cox III and Michael A. Jones

Policy Change, Public Attitudes, and Social Citizenship: Does Neoliberalism " .Matter?" by Edward C. Page and John C. Hudson

Implementing Public Policy: An Introduction to the Study of Operational " Governance" by Michael Hill and Peter Hupe

(٤٤) للجرائم بحسب تكرار الحصول ثلاث مستويات هي ، مستوى الحصول العادي ، والحصول عند مستوى الظاهرة ، والحصول عند مستوى الأزمة ، والانتقال بين هذه المستويات يكون حتميًا في حالة تخلف أو فقر المواجهة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والقانونية ، ثم الجنائية لها .انظر للتفصيل،

د. فراس عبدالمنعم عبد الله ، علم إجرام الأزمة ، محاضرات القيت على طلبة قسم القانون الجنائي ، مرحلة الماجستير، كلية القانون ، جامعة بغداد ، للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨.

(٤٥) التنظيم الجنائي : عملية تشريعية تسعى الى تحقيق اكبر قدر من الفاعلية للنسق القانوني في الحاضر والمستقبل والتأكيد على غاية القانون الاولية والتنسيق بين فروع القانون بما يمنع التعارض وتحقيق التكامل والانسجام بين وحدات النظام القانوني. فالتنظيم القانوني ليس اطاراً تنظيمياً يوفر شكلية معينة لممارسة الفعل التشريعي ولكنه مجموعة محددات تحكم موضوعياً تلك الممارسة. انظر للتفصيل : في مفهوم التنظيم الجنائي ، د. فراس عبد المنعم عبدالله ، التنظيم الجنائي ، أعادة تعريف لوظيفة القانون الجنائي ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون جامعة بغداد ، العدد ، ٢٠٢٣. / احمد يوسف عبد الهادي، المفاهيم الادارية الاساسية النظرية والتطبيق، عمان: الاردن، دار كامل للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ١٣٧.

(٤٦) من المهم التمييز بين مصطلحي التغير والتغيير ، وعدم استخدامهما بالتبادل ، لان لكل منهما دلالته الخاصة في الاصطلاح. إذ يتعلق التغير بالنمو، بينما يتصل التغيير بالتطور والتنمية . وفي الحالتين هناك ديناميكية ، مع الفارق في قصدية التغيير مقابل عفوية وفطرية التغير بإعتباره نتاج تفاعل القوى الاجتماعية في حالتها الطبيعية خارج التأثير الإنساني المقصود. في كليهما هناك تحولات اجتماعية بنيوية أو وظيفية ، عامةً أو خاصة ، نوعية أو كمية يتعرض لها المجال الاجتماعي . هذا بينما يعتبر التطور الاجتماعي مفهومًا معقدًا لانه يشير الى تحول إجتماعي تتصف بخصائص ثلاث مجتمعة ، وهي التوجهات المحددة ، والصفة الداخلية ، والحصول الذي يتم على شكل مراحل متميزة ، ومثاله الانتقال من المجتمع الزراعي الى الصناعي ، ومن مجتمع التضامن الوظيفي الى التضامن العضوي في المفهوم الدوركهامي ، ويلاحظ إن التطور (التغيير) يمثل تحققًا لأحد الاحتمالات الموجودة في المجال منذ البداية، فلا يمكن تصور تغييرًا مجردًا عن توافر شروطه الموضوعية في الواقع (المجال) . أنظر للتفصيل: علم الاجتماع ، المفاهيم الأساسية ، تحرير جون سكوت ، ترجمة محمد عثمان ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٦-١٠٢ . talcott parsons , the social system,Routledge,1991 p.323../ نورمان فيركلف ، الخطاب والتغير الاجتماعي ، ترجمة محمد عناني ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، العدد ٢٥٩٣ ،٢٠١٥ ص ٢٤٧.

(٤٧) النسق هو التنظيم الشامل في مقابل الفعل الذي يكون عملية قاعدية . نيكولاس لومان ، مدخلا الى نظرية الانساق ، ترجمة يوسف فهمي حجازي، منشورات الجمل ، الطبعة الاولى ٢٠١٠، ص٢٨.

(٤٨) فراس عبد المنعم ، التنظيم الجنائي ، مرجع سابق .

المصادر

أولًا: باللغة العربية

١. احمد يوسف عبد الهادي عريقات، المفاهيم الادارية الاساسية، النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع،٢٠١١ .

٢. باتريك هيلي– صور المعرفة، مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة، ترجمه نور الدين شيخ عبيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،

٣. جورب سكوت وجوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمه احمد زايد واخرون، المركز القومي للترجمة، ط٢ .

٤. اداورد كورنيش، محرر مجلة المستقبلي the futureist– الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة د. حسن الشريف، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ٢٠٠٧.

٥. توفيق فائزي ، الاستعارة والنص الفلسفي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت لبنان ، الطبعة الاولى ٢٠١٦.

٦. جورب سكوت وجوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمه احمد زايد واخرون، المركز القومي للترجمة، ط٢، ٢٠١١.

٧. ديفيد تروبيك والفارو سانتوس (محرران) القانون الجديد والتنمية الاقتصادية : تقييم نقدي ، مطبعة جامعة كامبردج ، ٢٠٠٦ .

٨. حسين أحمد ، دور القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٢-٤-٢٦ , ٩ volume . .

٩مفهوم التنظيم الجنائي ، د. فراس عبد المنعم عبدالله ، التنظيم الجنائي ، أعادة تعريف لوظيفة القانون الجنائي ، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين ، العدد ، ٢٠٢٣.

١٠. حسين أحمد ، دور القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٢-٤-٢٦ , ٩ volume .

١١. الخطاب والتغير الاجتماعي،ترجمة محمد عناني،المركز القومي للترجمة ، القاهرة ،العدد ٢٥٩٣، ٢٠١٥.

١٢. شارلز د كولستاد. الاقتصاد البيئي، ترجمة احمد يوسف عبد الخير، الجزء ٥، جامعة الملك سعود، الرياض: النشر العلمي للمطابع، ٢٩٩١ .

١٣. بوزاهر نسرين ، ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ٢٠١٧ .

١٤. الأمم المتحدة وسيادة القانون. سيادة القانون والتنمية . UN (A/٦٨/٣٤٥، الفقرة ٦٤).

ثانيًا : باللغة الانجليزية

1-Report on the Cultural Industries in Australia: Current Status, Policy, and Legal Framework (2009) Government research project commissioned by the Ministry of Culture, Sports, and Tourism of the Republic of Korea in preparation for the Korea – Australia FTA .

2-Futurology, international social science journal volume xx1, Number 4 -1969- unesco- futurology: and prospective study For casting- an approach to the problem of the future- .

3- The law of the future and of future of law volume II. Law and future series,2012.

4-The Role of Social and Intergenerational Equity in Making,j.k.summers and l.m.smith, Changes in Human Well-Being Sustainable. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4165836/ /

5-David A. Funk. Legal Futurology the field and literature- heinon line.org 26-7-2020.

6- Brendan Gleeson on futurology in social science . - Australian national university.1964.p.7. Urban Research program-working paper No.57. September 1996

7 -Call for a New Analytical Model for Law and Development ,Law and Development Review 2015; 8(1)

8-David Kennedy, David Trubek and Albaro Santos (eds.), The Rule of Law, Political Choices, and Development Common Sense, The New Law and 46-

Economic Development: A Critical Appraisal (New York: Cambridge University Press, 2006), . https://lawanddevelopment.net

9-Legislative Recommendaton for Special Economic Zones (2010 – 2011)

10-John Baden. L'économie politique du développement durable. Paris ICRET1995.

11- Michel Dion , Dominique Wolff et al. le développement durable

12- théorieet application au management. DUNOD. Paris ٢٠٠٨-50

13- E/ Development International Law and Sustainable Principles and Practice-.MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS LEIDEN / BOSTON،٢٠٠٤/

14- United Nations, High-level Event of the General Assembly on the Contributions of Human Rights and the Rule of Law in the Post-2015 Development Agenda (9–10 June 2014), available at: <http://www.un.org/en/ga/president/68/settingthestage/5hrrol.shtml>, accessed 6 July 2022.

15- Rawls, J. (1971). A Theory of Justice. Harvard University Press.

16- Rescher, N. (2013). Fairness: Theory and Practice of Distributive Justice. Transaction Publishers

16- Scenarios: The Art of Strategic Conversation" by Kees van der Heijden: T"Scenarios and Policy Making: Developing a Participatory Approach" by Marjolein van Asselt and Jan

17- Scenario Planning in Organizations: How to Create, Use, and Assess Scenarios" by Thomas J. Chermack

18- The Art of the Long View: Planning for the Future in an Uncertain World" by Peter Schwartz.

19- Anticipatory Governance: Practical Upgrades" by Andy Hines and Peter Bishop.

20-Future in Decision Making" edited by Roberto Poli, Carlo C. Jaeger, and Angela Guimaraes Pereira

21- Horizon Scanning for Emergent Issues" by Joint Research Centre (JRC): This report by the European Commission's Joint Research Centre provides guidance on horizon scanning methodologies for policy analysis

22- Horizon Scanning: A Systematic Review of the Literature" by Craig Dalton, Robin von Haartman, and Ahti Salo.

23- Stakeholder Theory: Concepts and Strategies" by R. Edward Freeman .and Andrew C. Wicks.

24- Managing Stakeholders: An Organizational Perspective" by David E. Gray and Michael A. Stites

25-Public Participation for ٢١st Century Democracy2 25- by Tina Nabatchi and Matt Leighninger

26- The Stakeholder Theory of the Corporation: Concepts, Evidence, and Implications" by Thomas Donaldson and Lee E. Preston.

27- Stakeholder Power: A Winning Plan for Building Stakeholder Commitment and Driving Corporate Growth" by Joanna M. T. Lawson and .John W. Selsky

28- Collaborative Governance: Private Roles for Public Goals in Turbulent ..Times" by Chris Ansell and Alison Gash

29- The Deliberative Democracy Handbook: Strategies for Effective Civic Engagement in the Twenty-First Century" edited by John Gastil and Peter Levine

30- Ethics in Public Administration: A Philosophical Approach" by Patrick .J. Sheeran

31- Engaging the Public: Best Practices in Civic Engagement" by Carolyn J. .Lukensmeyer and Lars Hasselblad Torres

32- Policy Instruments for Environmental and Natural Resource Management" edited by Thomas Sterner and Jessica Coria.

33- Designing Government: From Instruments to Governance" by B. Guy Peters

34- Evaluation: A Systematic Approach" by Peter H. Rossi, Mark W. .Lipsey, and Howard E. Freeman

35- The Evaluation of Public Policies: Normative Models and Quantitative .Methods" by Raymond W. Cox III and Michael A. Jones

36- Policy Change, Public Attitudes, and Social Citizenship: Does .Neoliberalism Matter?" by Edward C. Page and John C. Hudson

37- Implementing Public Policy: An Introduction to the Study of Operational Governance" by Michael Hill and Peter Hupe.

38- Goldsworthy, Jeffrey. "Legislative Sovereignty and the Rule of Law" in Tom Campbell, Keith D. Ewing and Adam Tomkins (eds), special Essays on Human Rights (Oxford: Oxford University Press, 2001).

39_Hobson, Charles. The Great Chief Justice: John Marshall and the Rule of law .the farmer's of the Constitution.

40-David A. Funk. Legal Futurology the field and literature- heinon line.org

26-7-2020.

41-law scenarios to 2030 - hill 2017.

42-Law2050.com.visited.25-7-2020 ahorm about the legal future.

43- M- crozier, E, freidberg lacteur et la systeme edititiions du seuil, paris, 1977.

44- Alvin toffler - future shock. Bantam Book- New York -1971. 3rd printing.

45. Al vin toffler- the third wave. Bantam Book. New York.1981. First edition.

46. Hague ivstitvte farere intonational : sation of law. (Hil)

47. Tovkel opsahl academic epvblisher. Olso.

48. the law of future and the future of law sam muller, starres zouridis, Morty frishman and laura kistemaker (editors) pubieation senes

49. futurology- international social science journal volume xx1, Number 4 - 1969- unesco- futurology: and prospective study For casting- an approach to the problem of the future-- pierr piganiol.

50. The law of the future and of future of law volume II. Law and future series- E ditovs San muller. Stavros zouridis movly Frish men and lavra kistenaker. 2012. Torkal Opsansl academic Epublisher. The tiogne.

5handy, Charles: understanding organization(4thed), London.2005.

Michel Dion , Dominique Wolff et al. le développement durable, théorie et50-
.application au management. DUNOD. Paris ٢٠٠٠

51- Y.s.lee.law and development: theory and practice (London:Routledge,2019, reprint.2020, 2d ed.forthcoming.

52. Goldsworthy, Jeffrey. "Legislative Sovereignty and the Rule of Law" in Tom Campbell, Keith D. Ewing and Adam Tomkins (eds), special Essays on Human Rights (Oxford: Oxford University Press, 2001).

53- The law of the future and of future of law volume II. Law and future series,2012.

54-Report on the Cultural Industries in Australia: Current Status, Policy, and Legal Framework (2009) Government research project commissioned by the Ministry of Culture, Sports, and Tourism of the Republic of Korea in preparation for the Korea – Australia FTA .

55 -An, Hw., Moon, N. (2022). "Design of recommendation system for tourist spot using sentiment analysis based on CNN-LSTM". J Ambient Intell Human Comput .

56-An, F., Liu, Z. . (2020). "Facial expression recognition algorithm based on parameter adaptive initialization of CNN and LSTM". Vis Comput 36, 483–498. https://doi.org/10.1007/s00371-019-01635-4.

57- -R. Katarya and P. Srinivas. (2020). "Predicting Heart Disease at Early Stages using Machine Learning: A Survey". International Conference on Electronics and Sustainable Communication Systems (ICESC),

58-]-Sylvie Delacroix. (2018). "Computer systems fit for the legal profession?", Legal Ethics, 21:2, 119-135, DOI: 10.1080/1460728x.2018.1551702.

59-, Aletras N, Tsarapatsanis D, Pţiuc-Pietro D, Lampos V. (2016). "Predicting judicial decisions of the European Court of Human Rights: a Natural Language Processing perspective". PeerJ Computer Science 2:e93
https://doi.org/10.7717/peerj-cs.93.

60-Law scenarios to 2030, Hill. Org.

61-talcott parsons , the social system,Routledge,1999 / Routledge,1999